

السالم تكلم عنها لانه اطلع أنا لا استطيع بحثها
لاني لم اطلع ٣٥ عين في هذه القاعة لم يطلبوا
أحد أمرين إما بنوع من النظام نقرر توزيعها من
قبل دولتك على الاعضاء او نتجه الى الاستاذ
عمر الذي لا حاجز عليه ان يوزع علينا المذكرة
لنظرمها عليك في الجلسة القادمة وهوليس عليه
أي قيد في التوزيع والخيار لك أما ان يقوم
المجلس بذلك او يقوم عمر النابلسي بتوزيعها
على الاعضاء حتى سطرحوه الى الانتقاش لا
يجوز تأجيل موضوع مثل هذا النوع وليس قراراً
خطيراً ان توزع مذكرة من عين على زملاءه
الاعيان شكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: يا استاذ عمر هذا
لا يحتاج الموضوع مثل هذا النقاش.

السيد عمر النابلسي: دولتك اشترت الى
اقفال باب النقاش دون طرح المواضيع الهامة
التي في المذكرة فلا بد لي باعتبار أنني اثرت هذا
الموضوع ان اوضح بعض جوانبه.

دولة رئيس المجلس: يا استاذ عمر رجاء
نحن بدأنا نناقش قضية ليست واردة على جدول
الاعمال وليست مقدم فيها مقترح خطي لرئيس
المجلس ليضعها على جدول الاعمال يعني نحن
نبحث قرار خارج النظام وخارج الأصول ومع
ذلك عندنا اقتراح من الاستاذ نجيب الرشدان
وثني عليه دولة الاستاذ بهجت التلهوني فإذا رأى
المجلس؟ من يوافق على هذا الاقتراح؟
الجميع: موافقون.

السيد الامين العام:
٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
دولة رئيس المجلس: وشكراً لكم
وانتهينا. وترفع الجلسة الى موعد آخر.

ملاحظة

هذه المذكرة لم ترد الى الأمانة العامة في
المجلس والتي اقترحها السيد عمر النابلسي
للمناقشة وهي مقدمة منه.

انتهت الجلسة

رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

أمين عام مجلس الامة
صالح الزعبي



ملحق الجريدة الرسمية مجلس الاعيان

محضر الجلسة السادسة
من الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة المنعقدة في ٧ / جمادى
الثاني / ١٤١١ هجرية الموافق ١٤ / ١٢ / ١٩٩٠ ميلادية

(الجلد ٢٨)

(العدد ٦)

جدول الاعمال

الصفحة

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٤

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

- أ - طلب اجازة مقدم من معالي العين السيد عاكف الفاير.
- ب - طلب اجازة مقدم من سعادة العين السيد محمد عوده القرعان.
- ج - طلب معذرة مقدم من معالي العين السيد حابس المجالي.

٤

٣ - تلاوة قرارات اللجان:

أ - اللجنة القانونية.

- قرار رقم (١) تاريخ ١٢ / ٢٢ / ١٩٩٠، المتضمن الموافقة على:-
- القانون المؤقت رقم ١٣ لسنة ١٩٨٩، قانون معدل لقانون استقلال القضاء

مكتبة مجلس الاعيان

الصفحة

- كما ورد من مجلس النواب.
- مشروع القانون المعدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٩٠، كما ورد من مجلس النواب.
- قرار رقم (٢) تاريخ ١٢/٢٢/١٩٩٠، والمتضمن الموافقة على :-
- القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩، قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب، كما ورد من مجلس النواب.
- ب - اللجنة المالية.
- قرار رقم (١) تاريخ ١٢/٢٠/١٩٩٠، المتضمن الموافقة على :-
- ١ - قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٩ المعدل لقانون ضريبة الدخل كما ورد من مجلس النواب مرفوضا.
- ٢ - القانون المؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٨٩، قانون ضريبة الدخل كما ورد من مجلس النواب معدلا.
- ج - اللجنة المشتركة (القانونية والمالية).
- قرار رقم (١) تاريخ ١٢/٢٢/١٩٩٠، المتضمن الموافقة على :-
- ١ - مشروع القانون المعدل لقانون مؤسسة ادارة وتنمية اموال الايتام لسنة ١٩٩٠، كما ورد من مجلس النواب
- ٤ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.
- لم تعين.

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

٨٣

مجلس الاعيان

محضر الجلسة

في تمام الساعة (٩:٣٠) من صباح يوم
(الاثنين) الموافق ٧/ جماد الثاني / ١٤١١
هجري، الواقع في ١٢/٢٤/ ١٩٩٠ ميلادي،
عقد مجلس (الاعيان) جلسته (السادسة) من
الدورة (العادية الثانية) برئاسة (دولة السيد احمد
اللوذي) وحضور أمين عام مجلس الامة السيد
(صالح الزعبي).

وتغيب باجازه من الاعضاء السادة:

١ - سعادة السيد محمد عودة القرعان.

٢ - معالي السيد عاكف الفايز.

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة:

١ - معالي السيد حابس المجالي.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة:

١ - سعادة السيد طارق علاء الدين.

وحضر من الحكومة:

١ - دولة السيد مضر بدران: رئيس الوزراء
ووزير الدفاع.٢ - معالي السيد سالم مساعده: نائب رئيس
الوزراء ووزير الداخلية.٣ - معالي السيد مروان القاسم: نائب رئيس
الوزراء ووزير الخارجية.٤ - معالي الدكتور محمد عضوب الزين:
وزير الصحة.٥ - معالي السيد عبدالروؤف الروابدة: وزير
الاشغال العامة والاسكان.٦ - معالي السيد ابراهيم عزالدين: وزير
الاعلام.

- ٧ - معالي السيد باسل جردانه: وزير المالية.
- ٨ - سماحة الشيخ عبدالباقى جو: وزير دولة
للشؤون البرلمانية.
- ٩ - معالي الدكتور محمد حمدان: وزير التربية
والتعليم والتعليم العالي.
- ١٠ - معالي السيد يوسف المبيضين: وزير
العدل.
- ١١ - سماحة الدكتور الشيخ علي الفقير:
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات
الاسلامية.
- ١٢ - معالي الدكتور قسيم عبيدات: وزير
العمل.
- ١٣ - معالي السيد ابراهيم الغياش: وزير
الشباب.
- ١٤ - معالي السيد عبدالكريم الكباريتي: وزير
السياحة والاثار.
- ١٥ - معالي السيد عبدالكريم الدغمي: وزير
الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
- ١٦ - معالي المهندس داود خلف: وزير المياه
والري.
- ١٧ - معالي الدكتور خالد الكركي: وزير
الثقافة.

افتتاح الجلسة



هكذا من لاصح

دولة رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب قانوني وأعلن بدء الجلسة، جدول الأعمال.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على إعفاء الأمين العام من تلاتوته؟ الجميع: موافقون.

السيد الأمين العام:

٢ - الاجازات والاعتذارات.

١ - طلب اجازة مقدم من معالي العين السيد عاكف الفايز.

ب - طلب اجازة مقدم من سعادة العين السيد محمد عوده القرعان.

ج - طلب معذرة مقدم من معالي العين السيد حابس المجالي.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اجازة ومعذرة السادة الاعيان؟ الجميع: موافقون.



السيد الأمين العام:

٣ - تلاوة قرارات اللجان.

١ - اللجنة القانونية: قرار رقم (١) تاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٢، المتضمن الموافقة على:-

- القانون المؤقت رقم ١٣ لسنة ١٩٨٩، قانون معدل لقانون استقلال القضاء كما ورد من مجلس النواب.

- مشروع القانون المعدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٩٠، كما ورد من مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ نجيب

الراشدان مقرر اللجنة القانونية يتفضل.

السيد نجيب الراشدان مقرر اللجنة القانونية: قرار رقم (١).

بسم الله الرحمن الرحيم

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان يوم السبت الموافق ١٩٩٠/١٢/٢٢ برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان السيد احمد اللوزي وبحضور مقرر اللجنة سعادة السيد نجيب الراشدان واصحاب المعالي والسعادة الاعضاء السادة:

محمد رسول الكيلاني، عمر النابلسي،

١ - القانون المؤقت رقم ١٣، لسنة ١٩٨٩ المعدل لقانون استقلال القضاء، والذي وافق عليه مجلس النواب كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديلات عليه.

٢ - مشروع القانون المعدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٩٠، والذي وافق عليه مجلس النواب كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديلات عليه.

وبعد دراستهما ومناقشتها، قررت اللجنة الموافقة عليها بالصيغة التي قررها مجلس النواب بشأنها، وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا.

امين عام مجلس الامة «اللجنة القانونية»
صالح الزعبي



الدكتور اسحق الفرحان، طارق علاء الدين، أمين شقير، حسني عايش سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية الشيخ عبد الباقي جو ومعالى وزير العدل السيد يوسف المبيضين.

ونظرت اللجنة في قوانين استقلال القضاء المحالة اليها من مجلس الاعيان وهي:

هكذا من الاصل

[Handwritten signature]

قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ قانون ممدل
للقانون استغلال القضاة

اللجنة القانونية
لجلس الاعيان

قرار مجلس النواب	المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون ممدل للقانون استغلال القضاة لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ ، المنظر اليه فيما يلي بالتقنين الاصل وما قرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة رسمية.	المادة (٢) يكون للكلمات التالية الترتيب في هذا القانون للملإ المتيقن انه كل من من شأنه تخرجه عن خلاص ذلك : الوزراء : وزراء العدل الوزير : وزير العدل المجلس : المجلس القضاة القاضي : قضاة المحاكم القضائية والمختلص والمختلص : قضاة المحاكم القضائية والمختلص والقضاة : قضاة المحاكم القضائية والمختلص
موافقة كما ورد في القانون المؤقت		

قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ قانون ممدل
للقانون استغلال القضاة

اللجنة القانونية
لجلس الاعيان

قرار مجلس النواب	المادة (٣) يسمى هذا القانون (قانون ممدل للقانون استغلال القضاة لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ ، المنظر اليه فيما يلي بالتقنين الاصل وما قرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة رسمية.	المادة (٤) يكون للكلمات التالية الترتيب في هذا القانون للملإ المتيقن انه كل من من شأنه تخرجه عن خلاص ذلك : الوزراء : وزراء العدل الوزير : وزير العدل المجلس : المجلس القضاة القاضي : قضاة المحاكم القضائية والمختلص والمختلص : قضاة المحاكم القضائية والمختلص والقضاة : قضاة المحاكم القضائية والمختلص
المادة ٢٣ المادة للمادة (٤) من القانون الاصل : ١ - شطب الفقرة (٤) الواردة فيها ومعاد الترتيب بديها . ٢ - يلغى نص الفقرة (٨) ويستعاض عنه بالنص التالي حيث اصحح رقمها (٧) بالترتيب الجديد . (٧) اقدم قاضين في محكمة التعسير . ٣ - تصالف فقرة جديدة فقرة المادة برقم (٨) بالنص التالي : ٨ - رئيس محكمة بداية عمان .	المادة (٣) يلغى نص المادة (٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : المادة (٤) يخالف المجلس القضاة من :- ١ - رئيس محكمة التعسير رئيسا ٢ - رئيس محكمة العدل العليا نائبا للرئيس ٣ - رئيس النيابة العامة لدى محكمة التعسير . ٤ - رئيس النيابة العامة لدى محكمة العدل العليا . ٥ - الامين العام للوزارة اعضاء ٦ - رؤساء عاهم الاستئناف . ٧ - اقدم القضاة في الوزارة . ٨ - قاضين لا تقل درجة كل منها عن الخامسة يجتازها الوزير للبدء ستن .	١ - رئيس محكمة القضاة من : رئيس محكمة التعسير رئيسا . ٢ - رئيس محكمة القضاة الثاني رئيس النيابة العامة ٣ - رئيس النيابة العامة ٤ - وكيل وزارة العدل اعضاء ٥ - رؤساء عاهم الاستئناف ٦ - رئيس بسمه وزير العدل من : ١ - ستن .

مجلس الاعيان

قانون مؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٨٩ قانون مدلل
للقانون استقلال القضاء

اللجنة القانونية
لمجلس الاعيان

المادة كما وردت في القانون المؤقت	المادة (٧) بقى نص المادة (١٥) من القانون الاصيل ويستأنس عنه بالنص التالي:-	المادة كما وردت في القانون الاصيل
المادة (٧) المادة للمادة (١٥) الفقرة جـ يستأنس عن عبارة (الهيئة العامة لمحكمة التمييز والمعدل العليا) بعبارة (المجلس القضائي).	١ . يقسم القضاة عند تعيينهم وقبل مباشرتهم وظائفهم القسم التالي:- واقسم بالله العظيم ان اكون غافلا للملك والوطن وان احكم بين الناس بالعدل وان احترم القوانين واؤدى وظائفى بكل امانة وانحلاص وان التزم سلوك القاضي المصطفى الشريف.	١ . يقسم القضاة عند مباشرتهم وقبل مباشرتهم وظائفهم امام رئيس محكمة التمييز اليمين التالية:- واقسم بالله العظيم ان اكون غافلا للملك والوطن وان احكم بين الناس بالعدل وان احترم القوانين واؤدى وظائفى بكل امانة وانحلاص وان التزم سلوك القاضي المصطفى الشريف.
٢ - يقضى كل من رئيس محكمة التمييز ورئيس محكمة التمييز ورئيس محكمة العدل العليا بيمين مخصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادتين.	٢ - يقضى كل من رئيس محكمة التمييز ورئيس محكمة التمييز ورئيس محكمة العدل العليا بيمين مخصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادتين.	٢ - يقضى كل من رئيس محكمة التمييز ورئيس محكمة التمييز ورئيس محكمة العدل العليا بيمين امام الملك.
٣ - يقضى قضاء محكمة التمييز وقضاة العدل العليا ورئيسها بيمين الدماء لمدة اربع سنوات.	٣ - يقضى قضاء محكمة التمييز وقضاة العدل العليا ورئيسها بيمين الدماء لمدة اربع سنوات.	٣ - يسرى احكام الفقرتين (١) و (٢) على جميع القضاة المبيين قبل نهاية هذا القانون خلال شهر من تاريخ نفاذه.

قانون مؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل
لقانون استقلال القضاء

المليحة القانونية
مجلس الاعيان

محضر الجلسة السادسة من الدورة العادية الثانية المنعقدة في ١٤/١٢/١٩٩٠م ١١

جلس الاعيان	المادة كما وردت في القانون الاصيل	المادة كما وردت في القانون المعدل (١٩)
<p>قرار مجلس النواب</p> <p>المادة (١٩) من القانون الاصيل:</p> <p>اولا: المرفقة على الصديق الواردة في المشروع على الفقرة ١-ا- باستثناء المادة التالية الى آخرها: (على ان يكون للتدابير الصادرة عن القسطين بحق القضاة دور رئيسي عند بحث ترقيتهم).</p> <p>(ملاحظة)</p> <p>واختات من المشروع واصيقت على الفقرة ١٥.</p>	<p>المادة كما وردت في القانون الموقت</p>	<p>المادة (١٩).</p> <p>١. يجرى ترقي القضاة بغير من المجلس واردة ملكية على اساس الاحقية والكفاءة: قسم الدرجة الواحدة المستحقين من التباديل الواردة عدم والمقدمات التاديبية المرفوعة عنهم ومن واقع اصحابهم وفي حالة التساوي يرجح الاقدم .</p> <p>ب. يحدد التقدم في الدرجة وفق الاسس التالية :</p> <p>١ . من يستوفي رتبة اعل ضمن الدرجة الواحدة يعتبر اقدم فيها .</p> <p>٢ . في حالة التساوي في الراتب ضمن الدرجة الواحدة يعتبر الاقدم من كان اسبق في تاريخ استيفاء ذلك الراتب وفي حالة التساوي يعتبر الاقدم الاسبق في تاريخ نيل الدرجة وفي حالة التساوي يرجح ال الدرجة السابقة وهكذا حتى اذا تعمدت يرجح الى التقدم في اخذهم وعند التساوي يرجح الاكبر سنا .</p> <p>ج. يحدد اقدمية القضاة الذين يملكون الى الخدمة او الذين يشكون الاول مرة في قرار الصنف .</p>

2015

[Handwritten signature]

قانون مؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل
لقانون استقلال القضاء

اللجنة القانونية
لمجلس الاميان

المادة (٩) المعدل للمادة (٢١): تضاف البند التالية الى آخرها (حجبا كان ذلك عكسا).	المادة (٩) تعديل المادة (٢١) من القانون الاصيل باعتبار ما ورد فيها بقية (أ) وإضافة الفقرة (ب) التالية اليها: ب - لا يجوز نقل أي قاضي إلى محكمة التمييز إلا إذا عمل في محكمة الاستئناف مدة لا تقل عن سنتين كما لا يجوز نقل أي قاضي إلى محكمة لاستئناف إلا إذا عمل في محكمة الابتدائية أو محكمة الجنايات (كبرى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات.	المادة (٢١) ينقل القضاة من وظيفة لاخرى بقرار من المجلس واردة ملكية.
قرار مجلس النواب	المادة (٩) وردت في القانون المؤقت	المادة (٢١) وردت في القانون الاصيل

قانون مؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل
لقانون استقلال القضاء

اللجنة القانونية
لمجلس الاميان

المادة (١٠) تعديل المادة (٢٣) من القانون الاصيل بإضافة الفقرة (د) التالية اليها:- د - يجوز انتداب القاضي القضائي للتدريس في المعهد القضائي الاولي والجامعات بقرار من المجلس بناء على تشييب الوزير.	المادة (٢٣) المعدل أ - للوزير ان يتسبب في حالة الضرورة أي قاضي لاية محكمة نظامية أو خاصة أو لى أي إحدى وظائف النيابة العامة أو وكالة الوزارة أو القيام بمهام التفتيش لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر في السنة الواردة. ب - للوزير بموافقة المجلس قديم الانتداب للمدة التي تقتضيها الضرورة. ج- يراعى في الانتداب ان لا تكون الوظيفة أو العمل من درجة أدنى من وظيفة القاضي أو العمل المناط به.	المادة (٢٣) وردت في القانون الاصيل
قرار مجلس النواب	المادة (١٠) وردت في القانون المؤقت	المادة (٢٣) وردت في القانون الاصيل

مكتبة المحكمة

[Handwritten signature]

قانون مؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل
القانون استغلال القضاء

اللجنة القانونية
لمجلس الاعيان

قرار مجلس النواب	المادة (١١) من القانون المؤقت	المادة (١١) من القانون المؤقت	المادة (١١) من القانون المؤقت
المادة (١١) من القانون المؤقت (٤٣) ينبغي نص هذه المادة ومصاد صياغتها بالنص التالي: المادة (٤٣) بالرغم مما ورد في أي تشريع آخر تستمر خدمة كل من رئيسي عكفي التمييز والعدل العليا والقضاة فيها ورؤساي النيابة العامة والإدارية ورؤساء عكف الاستئناف حتى اكتمال الثانية والسبعين من العمر كما تستمر خدمة أي قاض آخر حتى اكتمال الثانية والسبعين من العمر وتنتهي خدمة كل من رؤسائهم والقضاة حكما غير قابل للتعميد عند بلوغه السن المحددة له ودون الحاجة إلى أي قرار بإنهائها من أي جهة من الجهات على أن لا يؤثر ذلك في إنهاء خدمته أو إبطالها قبل ذلك لأي سبب آخر بموجب التشريعات المعمول بها بما في ذلك المرض.	المادة (١١) من القانون المؤقت (٤٣) الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:- المادة (٤٣) تنتهي خدمة رئيس عكفي التمييز ورئيس عكفي العدل العليا حكما عند اكتمال كل منها الثانية والسبعين من العمر دون الحاجة إلى إصدار قرار بإنهائها وتنتهي خدمة القاضي حكما عند اكتمال الثانية والسبعين من عمره دون الحاجة إلى إصدار أي قرار بإنهائها من أي جهة من الجهات وذلك دون الإخلال بنتيجة خدمته أو إنهاء قبل ذلك لأي سبب آخر بما في ذلك النص بموجب التشريعات المعمول بها.	المادة (١١) من القانون المؤقت (٤٣) الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:- المادة (٤٣) تبدأ المهلة القضائية السبوية من اليوم الأول من شهر تموز من كل سنة وتنتهي في اليوم الثلاثين من شهر الأول من السنة نفسها ولكن قاض الحصول على إجازته السنوية خلال هذه المهلة وتنتهي بقرار من الوزير بناء على تسيب رئيس المحكمة المختص.	المادة (١١) من القانون المؤقت (٤٣) الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:- المادة (٤٣) تبدأ المهلة القضائية السبوية من اليوم الأول من شهر تموز من كل سنة وتنتهي في اليوم الثلاثين من شهر الأول من السنة نفسها ولكن قاض الحصول على إجازته السنوية خلال هذه المهلة وتنتهي بقرار من الوزير بناء على تسيب رئيس المحكمة المختص.

قانون مؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل
القانون استغلال القضاء

اللجنة القانونية
لمجلس الاعيان

قرار مجلس النواب	المادة (١١) من القانون المؤقت	المادة (١١) من القانون المؤقت	المادة (١١) من القانون المؤقت
مرفقة كما ورد في القانون المؤقت	المادة (١١) من القانون المؤقت (٤٣) الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:- المادة (٤٣) تبدأ المهلة القضائية السبوية من اليوم الأول من شهر تموز من كل سنة وتنتهي في اليوم الثلاثين من شهر الأول من السنة نفسها ولكن قاض الحصول على إجازته السنوية خلال هذه المهلة وتنتهي بقرار من الوزير بناء على تسيب رئيس المحكمة المختص.	المادة (١١) من القانون المؤقت (٤٣) الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:- المادة (٤٣) تبدأ المهلة القضائية السبوية من اليوم الأول من شهر تموز من كل سنة وتنتهي في اليوم الثلاثين من شهر الأول من السنة نفسها ولكن قاض الحصول على إجازته السنوية خلال هذه المهلة وتنتهي بقرار من الوزير بناء على تسيب رئيس المحكمة المختص.	المادة (١١) من القانون المؤقت (٤٣) الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:- المادة (٤٣) تبدأ المهلة القضائية السبوية من اليوم الأول من شهر تموز من كل سنة وتنتهي في اليوم الثلاثين من شهر الأول من السنة نفسها ولكن قاض الحصول على إجازته السنوية خلال هذه المهلة وتنتهي بقرار من الوزير بناء على تسيب رئيس المحكمة المختص.

مجلس الاعيان

قانون مؤقت رقم (١٣) لسنة ١٩٨٩ قانون مدني
للقانون استقلال القضاء

اللجنة القانونية
لمجلس الاعيان

قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في القانون المؤقت	المادة كما وردت في القانون الاصل
مدير شؤون مجلس الاعيان تتبع طبيقات	ج- تحدد نقابة المحامين اجازة المحامين خلال المهلة القضائية في الترة المصمومة عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة على ان لا تزيد الاجازة عن خمسة واربعين يوماً في السنة. د - نترجم المحاكم خلال المهلة القضائية بتأجيل تقديم المحامي الذي يستعمل اجازته القضائية خلال المهلة القضائية.	

دولة رئيس المجلس: أمام المجلس
الكريم الآن القانون رقم (١٣) سنة ١٩٨٩ هل
يرى المجلس الكريم اعفاء المقرر من تلاوة
القانون بكامله وحصر الحديث في النقاط التي
يثيرها السادة اعضاء مجلس الاعيان الكريم؟
الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: تفضل سيدي
ادخل في الموضوع.

السيد نجيب الرشدان: وافقت اللجنة
على المادة ١، ٢ كما وردتا من مجلس النواب
نصوت عليه مادة مادة او كله؟.

دولة رئيس المجلس: هل يرافق المجلس
على توصية اللجنة بالموافقة على المادتان ١، ٢؟.
الجميع: موافقون.

السيد المقرر: المادة ٣ شطب الفقرة
الرابعة الواردة فيها على ان يعاد ترتيب الفقرات
بعد هذا الشطب والنهي نص الفقرة الثامنة
واستعضت عنها بالنص التالي اقدم قاضيين في
محكمة التمييز وأضافت اللجنة أيضاً بأضافة
رئيس محكمة بداية عمان الى المجلس القضائي،
توضيح سبب شطب الفقرة الرابعة رئيس النيابة
العامة الادارية لا يتبعه من القضاة الا مساعداً
واحد اذاً ليس له رقابه على القضاة حتى تقول انه
يقدر أهلية القضاة وكفاءتهم لذلك لا موجب
لادخاله في المجلس ونخفف عدد اعضاء
المجلس أما فيما يتعلق بشطب البند ٨ الذي كان
قاضيين لا تقل درجة كل منها عن قاضي تمييز
يختارهما الوزير لمدة سنتين وأصبح النص يضاف
للمجلس قاضيين في محكمة التمييز السبب في

هذا ان يكون تشكيل المجلس منطلقاً من
القانون وليس من رغبة الادارة وهذا فيه ضمانه
من ضمانات استقلال القضاء ولذلك أوصت
اللجنة بالموافقة على تعديل هذه المادة.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
الكريم على هذه التوصية؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: المادة الرابعة شطب الفقرة
(أ) منها واستعض عنها بما يلي:

١ - في حالة غياب رئيس المجلس القضائي
يتولى رئيس محكمة العدل العليا رئاسة
المجلس واذا غاب فيتولى رئاسته اقدم
الاعضاء الحاضرين.

٢ - في حالة غياب رئيس النيابة العامة لدى
محكمة التمييز ينظم الى المجلس النائب
العام في عمان.

٣ - في حالة غياب المفتش يحل محله المفتش
الذي يليه في الاقدمية.

٤ - في حالة غياب رئيس اي محكمة استئناف
ينضم للمجلس اقدم الاعضاء في تلك
المحكمة.

٥ - في حالة غياب رئيس محكمة بداية عمان
ينضم للمجلس اقدم الاعضاء في تلك
المحكمة.

التعديل الذي جرى في هذا القانون
كانت الفقرة الاولى واذا غاب يتولى اقدم
الاعضاء في محكمة التمييز رئاسة المجلس في
حين في التعديل يتولى المجلس اقدم الاعضاء
المشاركين في الاجتماع في المجلس، اذاً لهذا فيه

هكذا في النص

يستعاض عن عبارة الهيئة العامة لمحكمة التمييز والعدل العليا بعبارة المجلس القضائي، وافقت اللجنة على هذا التعديل لأنه أسير.

دولة رئيس المجلس: هل يتفضل المجلس الكريم بالموافقة على توصية اللجنة؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: السيد خالد الطراونه.



السيد خالد الطراونه: يقول النص في القسم وأن التزم سلوك القاضي الصادق الشريف لماذا هذه الميزة وهل لا يكون القاضي صادق شريف المفروض ان يكون القاضي صادقاً شريفاً.

السيد المقرر: المادة ٨ هنا استعاضت اللجنة او المجلس النيابي عن عبارة عن اوضاع وعمل المحاكم عن المحاكم ليس عن ارضائها عن المحاكم بصورة مطلقة.

دولة رئيس المجلس: هل الجواب واضح سيد خالد الطراونه؟ شكرا السيد المقرر.

السيد المقرر: المادة ١٩ الموافقة على التعديل الوارد في المشروع واختار مجلس النواب ان يوضح ما ورد في مشروع القانون الى الفان

انصاف وهكذا تم التعديل وفيما يتعلق بغياب المفتش الاحسن ان يكون المصدر فيمن يخلفه هو القانون ولذلك وضع ان يكون اقدم المفتشين الذين يكون المفتش الغائب ولذلك اوصت اللجنة بالموافقة على هذه التعديلات كما وردت من مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: المادة ٥ التعديل استبدلنا كلمة المذاكرة بكلمة المداولة أنطلاقاً من ان المداولة تؤدي الى اتخاذ قرار وتلك المذاكرة فيها مشاورة وكلاهما يؤدي الى معنى واحد لكن ورد في أصول المحاكمات المدنية ان المحكمة عندما تختل لاصدار القرار تتداول لاصداره ينبغي ان تكون رابطة في التعبير في التشريع منسقة مع بعضها البعض.

دولة رئيس المجلس: هل يتفضل المجلس الكريم بالموافقة كما اوصت اللجنة.

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: المادة ٨ هنا استعاضت اللجنة او المجلس النيابي عن عبارة عن اوضاع وعمل المحاكم عن المحاكم ليس عن ارضائها عن المحاكم بصورة مطلقة.

دولة رئيس المجلس: هل يتفضل المجلس بالموافقة على ما جاء من اللجنة.

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: المادة ٧ وردني التعديل

المؤقت عندما نظر فيه حيث ما امكن ذلك لأنه صدق على مادة منفردة من ذلك المشروع وبعد ان وافق عليها اضاف العبارة التالية على ان يكون للتقارير الصادرة عن المفتشين بحق الفضاة دور رئيسي عند بحث ترفيعهم وأخذت اللجنة بهذا التعديل وأوصف مجلسكم الكريم بالموافقة على هذا التعديل.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذا التعديل من اللجنة.

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: أما الفقرة د فقد شطب مجلس النواب عبارة فيرفع بعد انقضاء سنة على التعيين وتعطى الاولوية في الترفيع لمن اجتاز الدورات التي حددتها الوزارة اي المعهد القضائي الى القاضي في الدرجتين الثانية والاولى فيرفع الى الدرجة الأعلى منها بعد سنتين على الأقل من حلوله في تلك الدرجة اما القاضي في الدرجة الخاصة فيجوز ترفيعه بعد مضي سنة على الأقل فيها واستعاضت عنها بما يلي: فيجوز ترفيعه بعد انقضاء سنة على التعيين وتعطى الاولوية في الترفيع عند التساوي في الكفاءة لمن اجتاز الدورات التي حددتها الوزارة في المعهد القضائي أما القاضي في الدرجات الثانية والاولى والخاصة فيجوز للترفيع للدرجة الأعلى منها بعد سنتين على الأقل من حلوله في تلك الدرجة وقد اوصت اللجنة بالموافقة على القانون كما ورد من مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ حمد الفرحان.

السيد حمد الفرحان: دولة الرئيس لي ملحوظة حول الفقرة د التي تلاها حضرة المقرر قبل لحظة ملحوظتي ادارية ليس قضائية قرأت القانون وشاركت سماعاً في اجتماعات اللجنة لدي شعور بأننا بهذا القانون رفعنا عمر انهاء الخدمة للقضاة هي اعل مرتبة الى ٦٨، ٧٢ سنة وهم مترابطون وفي هذه الفقرة د قررنا سلم لسنوات الترفيع ٣ سنوات ثم سنتين ثم سنة للدرجات المتفاوتة قلت ان ملحوظتي ادارية. اعتقد ان هذا الاجراء سيكون اثره الاداري في القضاء اعاقه عملية التغيير ووصول القضاء الأكفاء بسرعة الى أعلى مرتبة محكمة قضائية أشعر بأن السنتين حاجز طويل على قاضي كفوء ليس من الأولى والخاصة لما أعلى منها اشعر ان ٣ سنوات طويلة على قاضي كفوء من الثالثة حتى الثانية والاولى لذلك أضع هذه الملحوظة على اقل ان تكون حافز لاعادة النظر بهذا القانون بأقرب وقت حتى لا تصبح المحكمة لأعلى في القضاء حامية لنفسها في ممارسة الترفيعات البطيئة ملحوظتي كما قلت ادارية تستهدف اتاحة الفرصة الأسرع بتطعيم اعل مراتب القضاء لمن يستحق كفاءة ان يصلها بسرعة، شكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر

السيد المقرر: تملكون ان نظام الخدمة المدنية لا يوجز ترفيع الموظف الا بعد سنتين طوله لكن بالنظر لنظرة الفضاة ولم يقبل القانونيون ان يخطرلوا في سلك القضاء نظراً لأن المحامين يحصلون على دخل أكثر من راتب القاضي أعطي القضاء هذه الميزة استثناء لهم

هكذا في النص

وهي تقديراً لهم الأصل لا يرفع الموظف خلال سنة واحدة إلا إذا عين في منتهى الدرجة ولذلك اوصي المجلس الكريم ان يوافق على التعديل كما ورد.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على التعديل كما ورد؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: سعادة الاستاذ علي ابو نوار.

السيد علي ابو نوار: دولة الرئيس بي استفسار من سعادة السيد المقرر فيما اذا تكافأ القاضيان يرجع للترفيه من اجتاز الدورات التي ذكرت ولكن اذا اجتاز القاضيان تلك الدورات فما هو المرجح؟

السيد المقرر: الكفاءة عندنا الاهلية والاقدمية والاهلية مقدمة على الاقدمية فاذا اجتاز اثنان وكانت الاهلية متساوية يرجع الى الاقدمية وهي معرفة في قانون استقلال القضاء حسب نص المادة ٢١ الى اخرها.

دولة رئيس المجلس: المادة التي تليها لان المجلس وافق.

السيد المقرر: المادة ١٠ تعدل المادة ٢٧ من القانون الاصيل باضافة الفقرة التالية اليها يجوز انتداب القاضي للتدريب في المعهد القضائي الأردني والجامعات بقرار من المجلس بناءً على تنسيب الوزير. الأصل ان القاضي لا يقبل عملاً خلاف عمل القاضي ولكن هذا النص سوغ انتداب القاضي للتدريب في المعهد وهو معهد يؤهل القضاء يؤهل المرشحين لتولي

مناصب القضاء او للدورات التي يعقدها للقضاة في اماكن مخصصة إذا تدرسه في المعهد والجامعة يلبي حاجة القضاة واتقان العلم لذلك اوصت اللجنة المجلس الكريم الموافقة على هذا التعديل كما ورد من مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ خليل السالم وبعده الاستاذ اكرم زعير.

السيد خليل السالم: دولة الرئيس مع احترامي الشديد لحماسة الاستاذ المقرر في شرح مواد القانون والتعديلات ومع الافادة الكبيرة من هذا الشرح لكنني اجد ان هذا الاسلوب الجديد هي عرض القوانين وعرض القرارات يختلف مع النظام لان المقرر لا يجوز ان يشرح القانون والماد بدافع على قرار اللجنة اذا هذه السابقة تتكرر ويكون من واجبي شرح تعديل ضريبة الدخل من اولها الى اخرها فلن تنهي الجلسة في الساعة ١٢ مساءً ولذلك اقترح ان يختصر عرضه باجماله وان يكون في صلب النظام واذا سئل هذه المرة فلن يلزم به مقرر آخر وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ الرشيدان.

السيد نجيب الرشيدان مقرر اللجنة: المجلس الكريم اعضاءي من تلاوة الفانسون ومتعجلين على اقرار وتوفير الوقت حتى ننظر في قانون ضريبة الدخل وما ذكرته ايضاً للدفاع عن قرار اللجنة.

دولة رئيس المجلس: معالي الاستاذ اكرم

زعير.

السيد اكرم زعير: التعديل الذي اوردته اللجنة ودافع عنه المقرر المحترم ولكنني كما يقول الشاعر:

ولم ار في عيون الناس عيباً
كنفس القادرين على التمام
فهنالك ملحوظتان قد تكونان بسيطتين
ولكن لا بد لي من ابداءهما في المادة ٥ تعطى
الاولوية في الترفيع عند التساوي في الكفاءة لمن
اجتاز الدورات الكفاءة هي المماثلة والناس
متساوون في الكفاءة.

الناس من جهة التمثال اكثر
ابوهم آدم وامهم حواء

الكفاءة واحدة ولم يكن له كفؤ أحد اي
عمائلاً فالكفاءة شيء والكفاية والاقتدار شيء آخر
فاقترح على اللجنة ان تستبدل كلمة الكفاية بدل
الكفاءة اما المادة ١١ التي ايضاً اوردها وردت
اول كلمة فيها بالرغم على ان العرب لم تستعمل
كلمة بالرغم وإنما استعملت على الرغم فياليت
وعملاً للاستكمال اقترح ان تكون الاولى كفاية
او مقدره والثانية على الرغم بلا من الرغم،
وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً استاذ اكرم السيد المقرر.

السيد المقرر: نستبدل كلمة الكفاءة بالكفاية كما قال معالي الزميل الكريم لكن المادة ١١ لم تتلها بعد وسوف نضع على الرغم كما يشاء.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس

الكريم على اقتراح الاستاذ اكرم زعير وهو لغوي لا يغير بالنص؟

الجميع: موافقون.

السيد كامل الشريف: المادة ١٠ دولة الرئيس كما سمحت اننا اتهم ان التدريس في المعهد القضائي الأردني كما تفضل السيد المقرر لان فيه بران وفيه تدريب للقاضي لكن المعهد القضائي والجامعات أخشى ان نشأ حالة ان ينشغل القاضي في التدريس اكثر من اللزوم عن العمل الذي يشغل وقت القاضي.

السيد المقرر: انتم تلاحظون حول الانتداب والذي يختار الانتداب ليس القاضي لذلك تدرس من ناحية العمل والأمر يتداركه معالي الوزير.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة.

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: المادة ١١ يلغى نص هذه المادة وتعاد صياغتها بالنص التالي على الرغم مما ورد في اي تشريع آخر تستمر خدمة كل من رئيسي عحكمتي التمييز والعدل العليا والقضاء فيها ورئيسي النيابة العامة والادارية ورؤساء محاكم الاستئناف حتى اكماله الثانية والسبعين من العمر كما تستمر خدمة اي قاض آخر حتى اكماله الثانية والستين من العمر وتنتهي خدمة كل من أولئك الرؤساء والقضاء حكماً غير قابلة للتمديد عند بلوغه السن المحدده له ودون الحاجة لأي قرار بانهايتها من اي جهة من الجهات على ان لا يؤثر ذلك في انتهاء خدمته او

هكذا في النص

انها قبل ذلك بأي سبب آخر بموجب التشريعات المعمول بها بما في ذلك المرض وأوصت اللجنة الموافقة على التعديل كما ورد من مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على التعديل؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: المادة ١٢ وهي تتعلق

بالمادة ٤٤ من القانون الأصلي حيث قرر مجلس النواب الموافقة على التعديل الوارد في القانون المؤقت. أوصت اللجنة المجلس الكريم بالموافقة عليها.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على المادة كما وردت من مجلس النواب؟ الجميع: موافقون.

وهذا هو نص القانون كما أقره المجلس وبالصيغة النهائية التي سيرفع فيها للحكومة.

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠ قانون معدل لقانون استقلال القضاء

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة (٢) تعدل المادة (٢) من القانون الأصلي بشطب عبارة (وكيل الوزارة) الواردة في تعريف كلمة (القاضي) والاتعاضة عنها بعبارة (الأمين العام للوزارة).

المادة (٣) يلغى نص المادة (٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة (٤)

يتألف المجلس القضائي من:

١. رئيس محكمة التمييز
٢. رئيس محكمة العدل العليا
٣. رئيس النيابة العامة لدى محكمة التمييز،
٤. الأمين العام للوزارة،
٥. رؤساء محاكم الاستئناف،
٦. اقدم المفتشين في الوزارة،
٧. اقدم قاضيين في محكمة التمييز،
٨. رئيس محكمة بداية عمان،

رئيسا

نائبا للرئيس

أعضاء

المادة (٤) يلغى مص المادة (٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة «٥» أ

١. في حالة غياب رئيس المجلس القضائي يتولى رئيس محكمة العدل العليا رئاسة المجلس وإذا غابا فيتولى رئاسته اقدم الحاضرين.

٢. في حالة غياب رئيس النيابة العامة لدى محكمة التمييز ينضم الى المجلس النائب العام في عمان.

٣. في حالة غياب المفتش يحل محله المفتش الذي يليه في الاقدمية.

٤. في حالة غياب رئيس أي محكمة استئناف ينضم للمجلس اقدم الاعضاء في تلك المحكمة.

٥. في حالة غياب رئيس محكمة بداية عمان ينضم للمجلس اقدم الاعضاء في تلك المحكمة.

ب. تعني كلمة (الغياب) لاغراض هذه المادة الغياب عن الوظيفة.

المادة (٥) تعدل المادة (٧) من القانون الأصلي باضافة ما يلي الى آخرها (ويعتبر افشاء سر المداولة لدى المجلس بمثابة افشاء سر المداولة لدى المحاكم).

المادة (٦) يلغى نص المادة (٨) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

مادة «٨»

يؤدي المجلس رأيه من تلقاء نفسه او بناء على طلب الوزير في المسائل المتعلقة بالقضاء والنيابة وذلك بان يضع رئيس المجلس في مطلع كل سنة تقريرا سنويا يرفعه الى المجلس لمناقشته واقاراه ثم رفعه الى الوزير يتضمن صورته عن اوضاع المحاكم وسير اعمالها في السنة السابقة مع تزويد الوزير بالاقتراحات التشريعية والتنظيمية التي يراها موافقة لمصلحة القضاء، وذلك في ضوء القرارات الصادرة عن محكمتي التمييز والعدل العليا.

المادة (٧) يلغى نص المادة (١٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

أ. يقسم القضاة عند تعيينهم وقبل مباشرتهم وظائفهم القسم التالي:

«اقسم بالله العظيم ان اكون خالصا للملك والوطن وان احكم بين الناس بالعدل وان احترم القوانين واؤدي وظائفني بكل امانة واخلاص وان التزم سلوك القاضي الصادق الشريف».

ب. يؤدي كل من رئيس محكمة التمييز ورئيس محكمة العدل العليا اليمين المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة امام الملك.

ج. يؤدي قضاة محكمة التمييز وقضاة محكمة العدل ورئيسا النيابة العامة لرؤساء محاكم

هذه المادة

الاستئناف اليمين المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة امام المجلس القضائي، واما القضاة الاخرون فيؤدون اليمين قبل مباشرتهم العمل امام رئيس محكمة التمييز.

المادة (٨) تعدل المادة (١٩) من القانون الاصيل، على النحو التالي:
اولاً: تعدل الفقرة (أ) من هذه المادة باضافة العبارة التالية الى آخرها (على ان يكون للتقارير الصادرة عن المفتشين بحق القضاة دور رئيسي عند بحث ترفيعهم).
ثانياً: يلغى نص الفقرة (د) منها ويستعاض عنه بالنص التالي:

د . لا يجوز ترفيع القاضي من درجة لاخرى حتى الدرجة الثالثة قبل انقضاء ثلاث سنوات على حلوله في تلك الدرجة الا اذا عين في اعلى موطها فيجوز ترفيعه بعد انقضاء سنة على التعيين وتعطى الاولوية في الترفيع عند التساوي في الكفاية لمن اجتاز الدورات التي حددتها الوزارة في المعهد القضائي، اما القاضي في الدرجات الثانية والاولى والخاصة فيجوز ترفيعه الى الدرجة الاعلى منها بعد سنتين على الاقل من حلوله في تلك الدرجة، على ان يقدم القاضي الذي سيرفع من الدرجات الثانية وحتى الخامسة بحثاً قانونياً مبتكراً يناقش فيه بنجاح من قبل لجنة من ثلاثة اعضاء ينتدب المجلس اثنين منهم من بين اعضاءه ويعين احدهما رئيساً للجنة وينتدب مجلس ادارة المعهد القضائي من بين اعضاءه العضو الثالث في اللجنة.

المادة (٩) تعدل المادة (٢١) من القانون الاصيل باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واطافة الفقرة (ب) التالية اليها:

ب . لا يجوز نقل اي قاضي الى محكمة التمييز الا اذا عمل في محكمة الاستئناف مدة لا تقل عن سنتين، كما لا يجوز نقل اي قاض الى محكمة الاستئناف الا اذا عمل في محكمة البداية او محكمة الجنايات الكبرى مدة لا تقل عن ثلاث سنوات حينما كان ذلك ممكناً.

المادة (١٠) تعدل المادة (٢٣) من القانون الاصيل باضافة الفقرة (د) التالية اليها:

د . يجوز انتداب القاضي للتدريس في المعهد القضائي الاردني والجامعات بقرار من المجلس بناء على تنسيب الوزير.

المادة (١١) يلغى نص المادة (٤٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة «٤٣» على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر تستمر خدمة كل من رئيسي محكمتي التمييز والمعدل العليا والقضاة فيها ورؤسوي النيابة العامة والادارية ورؤساء محاكم الاستئناف حتى اكماله الثانية والسبعين من العمر كما تستمر خدمة اي قاض آخر حتى اكماله الثامنة والستين من العمر وتنتهي خدمة كل من اولئك الرؤساء والقضاة حكماً غير قابلة للتعميد عند بلوغه السن المحدودة له ودون الحاجة الى اي قرار بانهايتها من اي جهة من الجهات على ان لا يؤثر ذلك

في انتهاء خدمته او اثنائها قبل ذلك لاي سبب آخر بموجب التشريعات المعمول بها بما في ذلك المرض.

المادة (١٢) يلغى نص المادة (٤٤) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:
المادة «٤٤».

أ . تبدأ العطلة القضائية السنوية من اليوم الاول من شهر تموز من كل سنة وتنتهي في اليوم الثلاثين من شهر ايلول من السنة نفسها ولكل قاض الحصول على اجازته السنوية خلال هذه المدة وتمتخ بقرار من الوزير بناء على تنسيب رئيس المحكمة المختص.

ب . يقدم القاضي طلب الحصول على اجازته السنوية الى رئيس المحكمة قبل خمسة عشر يوماً على الاقل من بداية العطلة القضائية ليحيله رئيس المحكمة الى الوزير مع رأيه في الطلب مع مراعاة تنظيم سير العمل في المحكمة والاستمرار في نظر القضايا المستعجلة التي يعينها رئيس المحكمة.

ج . تحدد نقابة المحامين اجازة المحامين خلال العطلة القضائية في الفترة المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة على ان لا تزيد الاجازة على خمسة واربعين يوماً في السنة.

د . تلتزم المحاكم خلال العطلة القضائية بتأجيل قضايا المحامي الذي يستعمل اجازته القضائية خلال العطلة القضائية.

أمين عام مجلس الامة
صالح الزعبي
رئيس مجلس الاعيان
احمد اللوزي

السيد الامين العام: مشروع القانون
المعدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٩٠،
كما ورد من مجلس النواب.

محكمة التمييز

[Handwritten signature]

مشروع قانون معدل قانون استقلال القضاء لسنة ١٩٩٠

قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الاصيل
موافقة	المادة ١ يسمى هذا القانون (قانون معدل قانون استقلال القضاء لسنة ١٩٩٠)، ويقرأ مع القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢ المنشر فيه نص القانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.	
المادة ٢ المادة المعدلة المادة ٤ شطب هذه المادة لاجل اوجلت في القانون المؤقت.	المادة ٢ يلغى نص الفقرة (٨) من المادة (٤) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي : ٨ . اقدم قاضين في محكمة التمييز . ثمة ٣ تعديلات لفقرة (٨) من المادة (٥) من القانون الاصيل على النحو التالي : ولا : يعضء عيادة (يؤلف) اقدم : لاعضاء في محكمة التمييز رئيسة (تجس) : لوزارة في اخر النسب (١) من والاعضاء عدا بغيره تشيئة (تتولى) رئيسه اقدم الاعضاء (المصوتين) . ثمة : يعضء نص البند (٤) من والاعضاء عنه بالنص التالي : ٤ . في حالة غياب رئيس اي محكمة استئناف يقسم للمجلس اقدم الاعضاء في تلك المحكمة.	المادة ٢ ١ . يجتمع المجلس في محكمة التمييز او عن الوزارة بدعوة من الوزير او رئيس المجلس . ب . لا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا بحضور خمسة من اعضاءه على الاقل . جـ . تصدر قرارات المجلس بالاكثرية المطلقة لجميع اعضاءه وفي حال تساوي الاراء يقسم للمجلس اقدم قاض في محكمة التمييز . د . للمجلس ان يطلب من أية دائرة رسمية او غيرها كل ما يراه لازما من بيانات او وثائق . المادة (١٣) . ١ . يجري التعيين بالمرافق القضائية بتسنيب من الوزير وقرار من المجلس واردة ملكية على ان يثبت اكثر من شخص للوظيفة الشاغرة كل ما يمكن ذلك .

مشروع قانون معدل قانون استقلال القضاء لسنة ١٩٩٠

قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الاصيل
موافقة كما وردت في المشروع	المادة ٤ تعديل الفقرة (ب) من المادة (٦) من القانون الاصيل بالقاء كلمة (خسة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (سبعة) .	المادة ٦ ١ . يجتمع المجلس في محكمة التمييز او عن الوزارة بدعوة من الوزير او رئيس المجلس . ب . لا يكون انعقاد المجلس صحيحا الا بحضور خمسة من اعضاءه على الاقل . جـ . تصدر قرارات المجلس بالاكثرية المطلقة لجميع اعضاءه وفي حال تساوي الاراء يقسم للمجلس اقدم قاض في محكمة التمييز . د . للمجلس ان يطلب من أية دائرة رسمية او غيرها كل ما يراه لازما من بيانات او وثائق . المادة (١٣) . ١ . يجري التعيين بالمرافق القضائية بتسنيب من الوزير وقرار من المجلس واردة ملكية على ان يثبت اكثر من شخص للوظيفة الشاغرة كل ما يمكن ذلك .

مجلس الاعيان

[Handwritten signature]

مشروع قانون معدل قانون استقلال القضاء لسنة ١٩٩٠

المادة كما وردت في القانون الاصيل	المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب
ب - بالرغم مما ورد في أي تشريع آخر للمجلس أن يكون الشخص المراد تعيينه في وظيفة قضائية في الدرجة التي يراها مناسبة له في ضوء كفاءته العلمية وخبرته العملية شريطة أن لا يكون في درجة أعلى أو أن درجة عن تخرجها معه في نفس السنة من القضاء العام.	ب - عند تعيين أحد المحامين في وظيفة قضائية يجب له تصفب المادة التي تمارس فيها الخدمة كحكام استئناف أو قضاة محكمة استئناف أو قضاة محكمة شريطة أن يستمر في خدمة القضاء لمدة لا تقل عن عشر سنوات من تاريخ تعيينه أو أن يظل دون انقضاء الوفاء بقصد أو الرتبة أو لا يستمر في ممارسة الوفاء القضائية عن تلك مدة هذه الفترة من التعيينات القضائية بها ونسب ذلك لتجديت والاظمة المعمول بها ونسب ذلك لتجديت على أساس الراتب الأول الذي تقاضاه عند تعيينه في الوظيفة القضائية بعد تسميل في المحاكم.	المادة (٥) المعدلة للمادة (١٣) شطب هذه المادة لأنه لا لزوم لها.

مشروع قانون معدل قانون استقلال القضاء لسنة ١٩٩٠

المادة كما وردت في القانون الاصيل	المادة كما وردت في المشروع	قرار مجلس النواب
د . تسري احكام الفقرة (ج) من هذه المادة على أي قاض كان قد عمل كمحام استئناف قضاة قبل تعيينه في سلك القضاء شريطة أن يستمر في وظيفته القضائية لمدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ سريان احكام هذا القانون ما لم يخل دون انقضاء الرقعة او الوفاة.	المادة ٦ تعديل الفقرة (أ) من المادة (١٩) من القانون الاصيل بإضافة العبارة التالية التي آخرها (عل أن يكون للقانون الصادر من القضاة بحق القضاء دور رئيسي عند بحث وفهمهم). المادة ٧ يُلغى نص المادة (٤٢) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي: المادة ٤٣ بالرغم مما ورد في أي تشريع آخر تستمر خدمة كل من رئيس محكمة التمييز والمعدل العليا والقضاة فيها ودورساء عاكس الاستئناف حتى اكمله اقامته والسجون من العمر كما تستمر خدمة أي قاض آخر حتى اكمله اقامته والسجون من العمر وتنتهي خدمة كل من أرائك الرؤساء والقضاة حكاما غير قابلة للتعيين عند بلوغ السن المحددة له دون الحاجة إلى أي قرار بإحالتها من أي جهة من الجهات عل أن لا يؤثر ذلك في انتهاء خدمته أو إنهاءها قبل ذلك لأي سبب آخر بموجب التشريعات المعمول بها في ذلك الرض.	المادة ٦ المعدلة للمادة ١٩ شطب هذه المادة لأنها أدخلت في القانون المؤقت. المادة (٧) المعدلة للمادة (٤٢) شطب هذه المادة لأنها أدخلت في القانون المؤقت. مدير شؤون مجلس الاعيان تقرير مطبوعات

مكتبة الأمانة العامة

السيد المقرر: مشروع قانون استقلال القضاء حيث وافق المجلس على المادة الأولى وهي تسمية القانون والمجلس موافق عليها.

المادة ٢ شطبت هذه المادة لأنها أدخلت عند اقرار القانون المؤقت ونقلها الى ذلك القانون.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: المادة ٣ وهي تتعلق بالمادة ٥ من القانون الأصلي وأيضاً شطبت لأن مجلس النواب أضافها على القانون المؤقت الذي وافقتم عليه في هذه الجلسة.

دولة رئيس المجلس: يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: المادة الرابعة ٤ وهي تعديل للفقرة ب للمادة ٦ من القانون الأصلي بالغاء كلمة خمسة الواردة فيها والاستعاضة عنها بالكلمة سبعة.

دولة رئيس المجلس: يوافق المجلس الكريم على ذلك.

الجميع: موافقون.
السيد المقرر: المادة ٥ وهي تتعلق بالمادة ١٣ من القانون الأصلي باضافة الفقرة هـ اليها شطبت لانه لا لزوم لها.

دولة رئيس المجلس: يوافق المجلس الكريم على هذه التوصية؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: المادة ٦ المعدلة للمادة ١٩ شطبت هذه المادة لأنها أدخلت في القانون المؤقت.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على هذا الاجراء؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: المادة ٧ تتعلق بالغاء المادة ٤٣ والاستعاضة عنها بنص جديد وشطبت لأنها أدخلت في القانون المؤقت.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على هذا الشطب.

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: انتهى القانون المؤقت وشكراً وبقي عندنا القرار رقم ٢ وهذا هو القانون المؤقت كما اقره المجلس وبالصيغة النهائية التي سيرفع فيها للحكومة.

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠

قانون معدل لقانون استقلال القضاء

المادة ١ يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون استقلال القضاء لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢، المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ تعدل الفقرة (ب) من المادة (٦) من القانون الأصلي بالغاء كلمة (خمسة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (سبعة).

الدولة للشؤون البرلمانية الشيخ عبد الباقي جو ومعالى وزير العدل السيد يوسف المبيضين.

ونظرت اللجنة في:

- القانون المؤقت رقم ١٠ لسنة ١٩٨٩، قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب المحال اليها لدارسته واعطاء القرار المناسب بشأنه ويعد ان تبين للجنة ان مجلس النواب قد اصر على الموافقة على هذا القانون كما ورد من الحكومة.

قررت الموافقة عليه بالصيغة التي ورد بها من مجلس النواب.

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا.

أمين عام مجلس الامة اللجنة القانونية
صالح الزعبي

السيد الامين العام: قرار رقم (٢) تاريخ ١٩٩٠/١٢/٢٢ والمتضمن الموافقة على :-
١ - القانون المؤقت رقم (١٠) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب كما ورد من الحكومة.

بسم الله الرحمن الرحيم

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان يوم السبت الموافق ١٩٩٠/١٢/٢٢ برئاسة دولة السيد أحمد اللوزي رئيس مجلس الاعيان وبحضور مقرر اللجنة سعادة السيد نجيب الراشدان وأصحاب المعالي والسعادة الاعضاء السادة:-

محمد رسول الكيلاني، عمر النابلسي، الدكتور اسحق الفرخان، طارق علاء الدين، أمين شقير، حسني عايش، وسماحة وزير

هكذا حذّر

[illegible]

السلطان المؤقت (١٠) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل	المجلسة القانونية
لقانون الإقامة وشؤون الأجانب	المجلس الاعيان

محضر الجلسة السادسة من الدورة العادية الثانية المنعقدة في ١٤/١٢/١٩٩٠م ٣٥

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس
على التعديل الذي جاء من مجلس النواب كما
أوصت اللجنة؟

الجميع: موافقون.

وهذا هو نص القانون كما وافق عليه
المجلس. وبالصيغة النهائية التي سيرفع فيها
للحكومة.

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠
قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب

المادة ١ يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الإقامة وشؤون الاجانب لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٧٣ ، المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشرة في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ يلغى نص المادة (١١) ويستعاض عنه بالنص التالي :-

على كل اجنبي يرغب البقاء في المملكة اكثر من اسبوعين ان يتقدم قبل انتهاء تلك المدة الى المديرية او احد فروعها او مركز الشرطة في الجهة التي يكون فيها وان يحضر اقرارا عن حالته الشخصية وغير ذلك من البيانات التي يتضمنها النموذج المعد لذلك وان يقدم ما لديه من الارقاق الثبوتية المؤيدة لهذه البيانات ويستثنى من ذلك الاشخاص الذين يحملون تأشيرات مرور او حج او سياحه ضمن المدة المسموح بها .

المادة ٣: يلغى نص المادة (٢٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:-
رسم اذن الاقامة خمسة عشر دينارا سنويا ويتم استيفاء مبلغ خمسة دنائير مقابل اصدار بطاقة اقامة في حالة فقدانها.

المادة ٤ يلغى نص المادة (٣٤) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

٢ - كل اجنبي دخل المملكة بطيقة مشروعة ولم يحصل على اقامة مؤقتة او تجاوز مدة تلك الاقامة الممنوحة له ، او لم يتقدم بطلب تجديد اذن اقامته السنوي خلال مدة شهر من تاريخ انتهائها يغرم بمبلغ قدره ثلاثون دينارا عن كل شهر من اشهر التجاوز او الجزء من الشهر بواقع دينار عن كل يوم من ذلك الجزء .

ب - للوزير بتنسيق من لجنة مؤلفة من امين عام الوزارة ومدير ادارة الاجانب والحدود الاعفاء من هذه الغرامات اذا لم تتجاوز (١٨٠) مائة وثمانون دينارا، اما اذا تجاوزت مائة وثمانون دينارا فيتم الاعفاء بقرار من رئيس الوزراء بناء على تنسيق الوزير وتوصية اللجنة.

Do it, no life

دولة رئيس المجلس: معالي مقرر اللجنة المالية.



السيد مقرر اللجنة د. خليل السالم: ارجو ان يقرأ مقرر اللجنة القانونية قرار اللجنة المشتركة بين اللجنة الثانوية واللجنة المالية لمجلس الاعيان.

السيد مقرر اللجنة القانونية نجيب الرشيدان: قرار رقم (١).

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة القانونية والمالية لمجلس الاعيان يوم السبت الموافق ١٢/٢٢/١٩٩٠، برئاسة دولة رئيس مجلس الاعيان السيد احمد اللوزي وبحضور مقرر اللجنة القانونية سعادة السيد نجيب الراشدان ومعالي مقرر اللجنة المالية الدكتور خليل السالم واصحاب المعالي والسعادة اعضاء اللجنتين السادة:

السادة: مسيجي امين عمرو - محمد رسول الخياط - عسر النابلسي - الدكتور اسحق الفرحان - جمعه حماد - الحاج محمد علي بدير - حمد الفرحان - طارق علاء الدين - الدكتور كمال الشاعر - امين شقير - حسني عايش - ابراهيم نقي الدين.

وقد حضر الاجتماع كل من سماحة وزير الدولة للشؤون البرلمانية الشيخ عبد الباقي جر ومعالي وزير العدل السيد يوسف المبيضين.

ونظرت اللجنة المكونة من اللجنتين القانونية والمالية في مشروع القانون المعدل لقانون مؤسسة ادارة وتنمية اموال الايتام لسنة ١٩٩٠، المحال اليها من مجلس الاعيان لدراسته واعطاء القرار المناسب بشأنه.

وبعد المداولة والمناقشة في مشروع القانون قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا.

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

اللجنة المشتركة
(القانونية والمالية)

قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	مادة كما وردت في التشريع	مادة كما وردت في القانون الاصيل
موافقة كما وردت من مجلس النواب	المادة ٢ المعدلة للمادة (٧) تضاف الفقرة التالية الى اخرها: (وتحقق مصلحة الايتام). سرافقة كما وردت في التشريع	المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون تعديل قانون مؤسسة ادارة وتنمية اموال الايتام لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٢ القدر اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد، ويحل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. المادة (٧) يُلغى نص المادة (٧) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:- المادة (٧) توزع اموال المؤسسة لدى البنك المركزي الاردني والمجلس ايساح ما يلزم من تلك الاموال لانتفاع كل الايتام في البنوك التي يحددها وما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية.	المادة (٧) توزع اموال المؤسسة لدى البنك المركزي الاردني.

مشروع قانون تعديل قانون مؤسسة ادارة وتنمية اموال الايتام لسنة ١٩٩٠م

اللجنة المشتركة (القانونية والمالية)
لمجلس الاعيان

هكذا منه الاصل

قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة كما وردت في المشروع	المادة كما وردت في القانون الاصيل
موافقة كما وردت من مجلس النواب		المادة (٣) يلغى نص الفقرة (ج) من المادة (١١) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي: يختار موظفو المؤسسة المصنفون تابعين للتقاعد على حساب 'ادارة العامة' ويطبق عليهم احكام قانون التقاعد الذي المعمول به على ان يقوموا بتأدية تعديلات تقاعدية واقتطاعات من رواتبهم وتزيد على مخزينة العامة.	المادة (١٣) ١- تسمى احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به على موظفي المؤسسة وطبقه الغاية عاشر الرئيس صلاحيات الوزير والوزير العام صلاحيات وكيل الوزارة فيما وردت في ذلك النظام. ب- يبين المجلس لجنة من ثلاثة من كبار موظفي المؤسسة تدرس الصلاحيات الممنوحة للجنة التقاعدية في نظام الخدمة المدنية المعمول به. ج- يطبق على موظفي المؤسسة احكام التقاعد احكام قانون التقاعد الذي المعمول به.

مشروع قانون معدل القانون مؤسسة
ادارة وتنمية اموال الايتام لسنة ١٩٩٠ م

اللجنة التشريعية (القانونية والمالية)
مجلس الاعيان

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على القرار المتصل بهذا القانون؟
الجميع: موافقون.
وهذا هو نص القانون كما اقره المجلس وبالصيغة النهائية التي سيرفع فيها للحكومة.

قانون رقم () لسنة ١٩٩٠
قانون معدل لقانون مؤسسة ادارة وتنمية
اموال الايتام

المادة ١ يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مؤسسة ادارة وتنمية اموال الايتام لسنة ١٩٩٠) ويقرأ مع القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٧٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ يلغى نص المادة ٧ من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي.

المادة ٧ تودع اموال المؤسسة لدى البنك المركزي الاردني وللمجلس ايداع ما يلزم من تلك الاموال للاتفاق على الايتام في البنوك التي يحددها وبما يتفق مع احكام الشريعة الاسلامية ويحقق مصلحة الايتام.

المادة ٣ يلغى نص الفقرة (ج) من المادة (١٣) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:-

ج- يعتبر موظفوا المؤسسة المصنفون تابعين للتقاعد على حساب الموازنة العامة ويطبق عليهم احكام قانون التقاعد المدني المعمول به على ان يقوموا بتأدية العائدات التقاعدية واقتطاعاتها من رواتبهم وايداعها للمخزينة العامة.

وبحضور معالي مقرر اللجنة الدكتور خليل السالم واصحاب المعالي والسعادة الاعضاء السادة:-

الدكتور صبيحي امين عمرو - جمعه حماد -
الحاج محمد علي بدير - حمد الفرحان - الدكتور
كمال الشاعر - ابراهيم تقي الدين -

كما حضر الاجتماع معالي نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية السيد مروان القاسم

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم والان
مقرر اللجنة المالية.

السيد المقرر: قرار رقم ١

اللجنة المالية

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الاعيان يوم الخميس الموافق ١٤/١٢/١٩٩٠ برئاسة
دولة رئيس مجلس الاعيان السيد احمد اللوزي

١٤/١٢/١٩٩٠

بصفته عضوا في مجلس الاعيان.

ونظرت اللجنة في القانونين المتعلقين بضريبة الدخل المحالين اليها من مجلس الاعيان لدراستهما واعطاء القرار المناسب بشأنهما وهما:

١ . القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٩ المعدل لقانون ضريبة الدخل والذي قرر مجلس النواب رفضه.

٢ . والقانون المؤقت رقم ٤ لسنة ١٩٨٩ قانون ضريبة الدخل والذي قرر مجلس النواب اجراء التعديلات عليه.

وبعد المداولة والمناقشة فيها قررت اللجنة

ما يلي:

١ . الموافقة على قرار مجلس النواب القاضي برفض القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٩ المعدل لقانون ضريبة الدخل.

٢ . الموافقة على قرار مجلس النواب القاضي باجراء التعديلات على القانون رقم ٤ لسنة ١٩٨٩ قانون ضريبة الدخل.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها هذا.

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

اللجنة المالية

قرار اللجنة	رد التعديل
المادة كما وردت بالقانون المؤقت	الارباح الرأسمالية وتعتبر الارباح الساجية عن شراء الاراضي والعقارات والأسهم والسندات ويبيعا من الارباح الرأسمالية باستثناء الارباح الناجمة عن امكان تجارة الاراضي والعقارات المتأتية عن بيع اراضي وعقارات تم شراؤها او المتأتية في انشائها بعد نفاذ هذا القانون.
المادة كما وردت بالقانون الاصيل	الارباح الرأسمالية وتعتبر الأرباح الناجمة عن شراء الاراضي والعقارات والأسهم والسندات ويبيعا من هذه الارباح الرأسمالية.
المادة / الفقرة البند	١١/٢

التعديلات التي اجريت على قانون ضريبة الدخل الاصيل
رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ والقانون المؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٩

اللجنة المالية

Handwritten signature or mark.

Handwritten note in a box: "مجلس الاعيان"

[Handwritten signature]

التعديلات التي اجريت على قانون ضريبة الدخل الاصلي
رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ والقانون المؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٩

اللجنة المالية

قرار اللجنة	المادة كما وردت بالقانون المؤقت	المادة كما وردت بالقانون الاصلي	المادة / الفقرة البند
رد التعديل	يستحق الشخص الطبيعي نصف الاعفاءات التي يستحقها بموجب القرارات ا، ب، ج، د، من هذه المادة اذا زاد دخله الخاضع للضريبة على ١٠٠٠٠ دينار في السنة وذلك قبل تنزيل الاعفاءات المنصوص عليها في المادتين ١٣ و ١٤ من هذا القانون.	لا يوجد	١٢
رد التعديل			

التعديلات التي اجريت على قانون ضريبة الدخل الاصلي
رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ والقانون المؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٩

اللجنة المالية

قرار اللجنة	المادة كما وردت بالقانون المؤقت	المادة كما وردت بالقانون الاصلي	المادة / الفقرة البند
رد التعديل	<p>أ - يعني من الضريبة (٥٠٪) من الرواتب والاجور والعلاوات والكافآت والمخصصات التي تدفعها الحكومة والوزارات العامة والاساطات المحلية للمعلمين لديها على ان لا يقل المبلغ المفق عن ١٠٠٠ دينار ولا يزيد على ٣١٠٠ دينار في السنة.</p> <p>ب - يعني من الضريبة (٢٥٪) من الرواتب والاجور والعلاوات والكافآت والمخصصات التي يتقاضاها العاملون من غير الجهات المنصوص عليها في الفقرة ا من هذه المادة على ان لا يقل المبلغ المفق عن ١٠٠٠ دينار ولا يزيد على ٣١٠٠ دينار في السنة.</p>	<p>أ - يعني من ضريبة الدخل (٥٠٪) من الرواتب والاجور والعلاوات والكافآت والمخصصات التي تدفعها الحكومة والوزارات العامة والاساطات المحلية للمعلمين لديها.</p> <p>ب - يعني من ضريبة الدخل (٢٥٪) من الرواتب والاجور والعلاوات والكافآت والمخصصات التي يتقاضاها العاملون من غير الجهات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة.</p>	١/١٤

مكتبة امانة المجلس

[Handwritten signature]

التعديلات التي اجريت على قانون ضريبة الدخل الاصلي
رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ والقانون المؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٩

المادة ١٧/ب

قرار اللجنة	المادة كما وردت بالقانون المؤقت	المادة كما وردت بالقانون الاصلي	المادة / الفقرة البند
رد التعديل	ب - تستوفي الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة للشركات المساهمة حسب النسب التالية: ١ - ٤٠٪ للشركات المساهمة العامة والخصوصية والشركات العادية غير القيمة باستثناء الشركات المساهمة المصنوع عليها في البندين ٢ و ٣ من هذه الفقرة. ٢ - ٥٠٪ للبنوك والشركات المالية وشركات التأمين والصرافة والوساطة المساهمة العامة. ٣ - ٥٥٪ للشركات المالية والصرفة والوساطة المساهمة المخصوصة. ونشر في كل الاخوان ان لا تقل الضريبة المستوفاة قبل اجراء اي تقاص من اي نوع من البنوك والشركات المالية وشركات التأمين بموجب البندين ٢ و ٣ من هذه الفقرة عن ٢٥٪ من دخلها الصافي السنوي المدخل في	ب - تستوفي الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة للشركات المساهمة حسب النسب التالية:- ١ - ٢٥٪ للشركات المساهمة العامة باستثناء البنوك والشركات المالية وشركات التأمين والصرافة والوساطة المساهمة العامة المصنوع عليها في البند ٤ من هذه الفقرة. ٢ - ٢٨٪ للشركات المساهمة المخصوصة الصناعية. ٣ - ٤٠٪ للشركات تضامية غير القيمة والشركات المساهمة المخصوصة الأخرى غير الصناعية باستثناء بنوك تأمينية والصرفة والوساطة المساهمة المخصوصة المصنوع عليها في البند ٥ من هذه الفقرة. ٤ - ٥٠٪ للبنوك والشركات المالية وشركات التأمين والصرافة والوساطة المساهمة العامة.	

التعديلات التي اجريت على قانون ضريبة الدخل الاصلي
رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ والقانون المؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٩

المادة ١٧/ب

قرار اللجنة	المادة كما وردت بالقانون المؤقت	المادة كما وردت بالقانون الاصلي	المادة / الفقرة البند
رد التعديل	١ - على الرغم من اي نص يخالف في هذا القانون يجوز لمجلس الوزراء بتتسب من الوزير ان يصدر قراراً ينشر في الجريدة الرسمية يحدد توجيه الحد الأقصى للضريبة لأي فئة من المكلفين بحسب نسبة مئوية لا تزيد على ٢٪ من قيمة خدماتهم او مبيعاتهم او مستورداتهم السنوية ايها أكثر. والسنة او السنوات المشمولة بالقرار.	٥ - ٥٥٪ للشركات المالية والصرفة والوساطة المساهمة المخصوصة. لا يوجد (اصيد تقيم الفقرات الأصلية بالأحرف بء جء دء)	١/٢٢

هكذا منه الاصل

اصبحتنا نتكلم عن القانون رقم ٤ بعد نقل المواد من القانون رقم ٤٠ الى القانون رقم ٤ هذا كان قرار مجلس النواب والقانون الاصيل هو قانون رقم ٤ سنة ١٩٨٩.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على رفض القانون رقم ٤٠ كما رفض من مجلس النواب وكما اوصت اللجنة المالية به؟
الجميع: موافقون.
وهذا هو نص القانون الذي رفضه المجلس كما رفضه مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء المقرر من قراءة النص الكامل للقانونين ونأتي للمواضيع التي تثار لبحثها؟
الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: الآن نبدأ في القانون الأول.

السيد المقرر: قانون رقم ٤٠ سنة ١٩٨٩ قد رفض ولكن نقلت منه مادة الى القانون المؤقت رقم ٤ ولم يوافق على جميع المواد الاخرى ولذلك

قانون مؤقت رقم (٤٠) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون ضريبة الدخل

المادة ١ يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٨٩) ويقرأ مع القانون رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد، ويعمل به اعتباراً من ١٩٨٩/١١/١.
المادة ٢ يلغى نص البند (١١) من الفقرة (أ) من المادة (٧) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي:-

١١ - الارباح الرأسمالية وتعتبر الارباح الساحة عن شراء الاراضي والعقارات والاسهم والسندات وبيعها من الارباح الرأسمالية باستثناء الارباح الساحة عن امتحان تجارة الاراضي والعقارات المتأتية عن بيع اراضي وعقارات تم شراؤها او مباشرة في انشائها بعد نفاذ هذا القانون.

المادة ٣ تعدل المادة (١٣) من القانون الاصيل باضافة الفقرة (و) التالية اليها:

و - يتمتع الشخص الطبيعي بنصف الاعفاءات التي يستحقها بموجب فقرات (أ)، ب، ج، د من هذه المادة اذا زاد دخله الخاضع للضريبة على (١٠٠٠٠) دينار في السنة وذلك قبل تنزيل الاعفاءات المنصوص عليها في المادتين (١٣ و ١٤) من هذا القانون.

المادة ٤ تعدل المادة (١٤) من القانون الاصيل على النحو التالي:-

اولاً: بالغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

أ - يعفى من الضريبة (٥٠٪) من الرواتب والاجور والعلاوات والمكافآت والمخصصات التي تدفعها الحكومة والمؤسسات العامة والسلطات المحلية للعاملين لديها على ان لا يقل المبلغ المعفى عن (١٠٠٠) دينار ولا يزيد على (٣٦٠٠) دينار في السنة.
ثانياً: بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

ب - يعفى من الضريبة (٢٥٪) من الرواتب والاجور والعلاوات والمكافآت والمخصصات التي يتقاضاها العاملون من غير الجهات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة على ان لا يقل المبلغ المعفى عن (١٠٠٠) دينار ولا يزيد على (٣٦٠٠) دينار في السنة.

المادة ٥ يلغى نص الفقرة (ب) من المادة (١٧) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بما يلي:-

ب - تستوفي الضريبة عن الدخل الخاضع للضريبة للشركات المساهمة حسب النسب التالية:-
١ - (٤٠٪) للشركات المساهمة العامة والخصومية وللشركات العادية غير المقيمة باستثناء الشركات المساهمة المنصوص عليها في البندين (٣ و ٢) من هذه الفقرة.

٢ - (٥٠٪) للبنوك والشركات المالية وشركات التأمين والصرافة والوساطة المساهمة العامة.
٣ - (٥٥٪) للشركات المالية والصرافة والوساطة المساهمة الخصومية. ويشترط في كل الاحوال ان لا تقل الضريبة المستوفاة قبل اجراء اي تقاص من اي نوع من البنوك والشركات المالية وشركات التأمين بموجب البندين (٣ و ٢) من هذه الفقرة عن (٣٥٪) من دخلها الصافي السنوي المعلن في الحسابات قبل اجراء اي تخصيصات او توزيعات منه مع عدم الاخلال باحكام المادة (١٠) من هذا القانون.

المادة ٦ تعدل المادة (٣٢) من القانون الاصيل باضافة الفقرة (أ) التالية اليها واعادة ترقيم الفقرات (أ) و (ب) و (ج) الواردة فيها بحيث تصبح (ب) و (ج) و (د) على التوالي:-
أ - على الرغم من اي نص مخالف في هذا القانون يجوز لمجلس الوزراء بتسبب من الوزير ان يصدر قراراً ينشر في الجريدة الرسمية يحدد بموجبه الحد الادنى للضريبة لاي فئة من المكلفين محسوبة بنسبة مئوية لا تزيد على (٢٪) من قيمة خدماتهم او مبيعاتهم او مستورداتهم السنوية ايها اكثر، والسنة او السنوات المشمولة بالقرار.

١٩٨٩/١٠/٢٨

دولة رئيس المجلس: شكر القانون الذي يليه.
السيد المقرر:
٢ - القانون المؤقت رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٩
قانون ضريبة الدخل والذي قرر مجلس النواب اجراء التعديلات عليه.

مجلس الاعيان

[Handwritten signature]

التعديلات الجارية على قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥
بالقانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩

المادة/الفقرة البد	المادة كما وردت بالقانون الأصلي	المادة كما وردت بالقانون المؤقت	قرار اللجنة المالية (الواب)	قرار مجلس النواب
١		يسمى هذا القانون وقانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٨٩، يقر من القوانين رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٥ المنذر اليه فيما يلي بالقانون الأصلي: تقنين واحد يعمل به اعتبارا من ١٩٩٠/١/١ حتى ١٩٩٠/١/٣١ بشروط: تقوت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩ شريطة عدم التقنين عنه من النقرة من ١٩٨٩/١/١ - ١٩٨٩/١٢/٣١.	يسمى هذا القانون وقانون معدل لقانون ضريبة الدخل لسنة ١٩٩٠، يقر من القوانين رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ المنذر اليه فيما يلي بالقانون الأصلي: تقنين واحد يعمل به اعتبارا من ١٩٩٠/١/١ حتى ١٩٩٠/١/٣١ بشروط: تقوت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩ شريطة عدم التقنين عنه من النقرة من ١٩٨٩/١/١ - ١٩٨٩/١٢/٣١.	كما أقرته اللجنة المالية في مجلس النواب.

التعديلات الجارية على قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥
بالقانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩

المادة/الفقرة البد	المادة كما وردت بالقانون الأصلي	المادة كما وردت بالقانون المؤقت	قرار اللجنة المالية (الواب)	قرار مجلس النواب
٣/١/٢	الفوائد والمجموعات والمعاملات بما في ذلك القوائد والمجموعات وفروقات العملة والمجموعات التي تتطابقها البنوك والمرخصة والشركات المالية، والمرافق والمرصون وشركات التأمين والوساطة في الأسواق الأودية لتداول الأوراق المالية على خدماتها وتسهيلات الائتمانية لمعاملاتها.	الفوائد والمجموعات والمجموعات وفروقات العملة، وأما القوائد والمجموعات على السديون المنكوك فيها لدى البنوك والشركات المالية وشركات الاقراض المتحصنة والمعارف على وصفتها بالقوائد والمعاملات المعلقة فتستوفي الضريبة عنها في سنة تقبضها وذلك وفقا للتعليمات التي يصدرها المدير عام الغاية بعد موافقة الوزير عليها.	كما ورد في القانون المؤقت.	كما ورد في القانون المؤقت وأقرته اللجنة في مجلس النواب.

مجلس الاعيان

[Handwritten signature]

التعديلات التجارية على قانون حرية الدخل رقم (٥٧) لسنة
١٩٨٥ بالقانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩

المادة/الفقرة البدل	المادة كما وردت بالقانون الأصلي	المادة كما وردت بالقانون المؤقت	قرار اللجنة المالية (النواب)	قرار مجلس النواب
ب/٣	تختص القسرية القومية والعمولات الحقيقية خارج شركة التي يملك موصي أو شركة مملوكة مصر في أو شركة تملك بعد هذه المرحلة بغير أن يملكه من قبل دولة بعد من الشركة.	تختص القسرية القومية والعمولات الحقيقية خارج شركة التي يملك موصي أو شركة مملوكة مصر في أو شركة تملك بعد هذه المرحلة بغير أن يملكه من قبل دولة بعد من الشركة.	تختص القسرية القومية والعمولات الحقيقية خارج الشركة التي يملك موصي أو شركة مملوكة مصر في أو شركة تملك بعد هذه المرحلة بغير أن يملكه من قبل دولة بعد من الشركة.	كما تقرر اللجنة لتبني في جلس النواب.
٥	قد تمت بعض التعديلات تختص القسرية القومية والعمولات الحقيقية خارج شركة التي يملك موصي أو شركة مملوكة مصر في أو شركة تملك بعد هذه المرحلة بغير أن يملكه من قبل دولة بعد من الشركة.	قد تمت بعض التعديلات تختص القسرية القومية والعمولات الحقيقية خارج شركة التي يملك موصي أو شركة مملوكة مصر في أو شركة تملك بعد هذه المرحلة بغير أن يملكه من قبل دولة بعد من الشركة.	تقرر بعض التعديلات والتي يملك موصي أو شركة مملوكة مصر في أو شركة تملك بعد هذه المرحلة بغير أن يملكه من قبل دولة بعد من الشركة.	كما تقرر اللجنة لتبني في جلس النواب.

التعديلات التجارية على قانون حرية الدخل رقم (٥٧) لسنة
١٩٨٥ بالقانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩

المادة/الفقرة البدل	المادة كما وردت بالقانون الأصلي	المادة كما وردت بالقانون المؤقت	قرار اللجنة المالية (النواب)	قرار مجلس النواب
المادة/الفقرة البدل	المادة (٣٠) بدلات الاجار من تأجير العقارات في محافظة العاصمة و(٥٠) من هذه البدلات في باقي مناطق المملكة.	المادة (١٠) من بدلات الاجار التي من تأجير العقارات التي من تأجير العقارات التي من تأجير العقارات	المادة (٣٠) من بدلات الاجار التي من تأجير العقارات التي من تأجير العقارات التي من تأجير العقارات	المادة (١٠) من بدلات الاجار التي من تأجير العقارات التي من تأجير العقارات التي من تأجير العقارات

هكذا من لاصد

[Handwritten mark]

التدريبات التجارية على قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥
بالقانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩

[illegible]

التعديلات الجارية على قانون ضريبة الدخل رقم (٥٧) لسنة ١٩٨٥ بالقانون المؤقت رقم (٤) لسنة ١٩٨٩

المادة ٧/ب/٧	المادة كما وردت بالقانون الأصلي	المادة كما وردت بالقانون المؤقت	قرار اللجنة المالية (التراب)	قرار مجلس النواب
أرباح سندات القرضة بنسبة ٩٠٪ من الأرباح المستحصلة منها سنوياً، وإذا كان الشروع الذي مول بإصدار هذه السندات مغفورياً تعفى هذه الأرباح كلياً منها كانت مسجلة إلى الأرباح المستحصلة، أما إذا كان الشروع القائم في هذه السندات يشارك أو شركة مالية أو شركة تقل الأرباح أو شركة مقرضة من الغير وتوقع قائمة على هذا الاكراه فإيراد مبلغ لا يتزيد على	أرباح سندات القرضة بنسبة ٩٠٪ من الأرباح المستحصلة منها سنوياً، وإذا كان الشروع الذي مول بإصدار هذه السندات مغفورياً تعفى هذه الأرباح كلياً منها كانت مسجلة إلى الأرباح المستحصلة، أما إذا كان الشروع القائم في هذه السندات يشارك أو شركة مالية أو شركة تقل الأرباح أو شركة مقرضة من الغير وتوقع قائمة على هذا الاكراه فإيراد مبلغ لا يتزيد على	أرباح سندات القرضة بنسبة ٩٠٪ من الأرباح المستحصلة منها سنوياً، وإذا كان الشروع الذي مول بإصدار هذه السندات مغفورياً تعفى هذه الأرباح كلياً منها كانت مسجلة إلى الأرباح المستحصلة، أما إذا كان الشروع القائم في هذه السندات يشارك أو شركة مالية أو شركة تقل الأرباح أو شركة مقرضة من الغير وتوقع قائمة على هذا الاكراه فإيراد مبلغ لا يتزيد على	أرباح سندات القرضة وإذا كان المستثمر القيم في هذه السندات يشارك أو شركة مالية أو شركة تقل الأرباح أو شركة مقرضة من الغير وتوقع قائمة على هذا الاكراه فإيراد مبلغ لا يتزيد على	قرار مجلس النواب

body up line

دولة رئيس المجلس: دولة رئيس الوزراء.



دولة رئيس الوزراء: نقطة نظام دولة الرئيس اقترح ان يقر مادة مادة الى ان تصل الى المادة التي تعلق عليها نبدأ في المادة الأولى اذا كان المجلس وافق على التعديل تنتقل الى المادة التي بعدها بهذا الشكل التسلسل.

السيد المقرر: المطروح للنقاش المادة ١ وتعلق باسم القانون.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على المادة ١؟ السيد نجيب الرشدان.

السيد نجيب الرشدان: النص ويعمل به اعتباراً من ١٩٩٠/١/١ الاصل ان القانون يعمل به بعد نشره لكن المادة ٩١ حسب نصها من الدستور اجازت من التاريخ الذي يقرر المجلس سريانه الا ان هذا القانون مؤقت وعند التصديق عليه والتعديل ان يكون التعديل معمول ويبقى ساري المفعول الى ان يعمل بهذا القانون ما المحكمة التي تجعل سريان هذا القانون من ١٩٩٠/١/١ هذا الذي أريد من معالي

المقرر ان يوضحه.

السيد المقرر: دولة الرئيس القانون الذي كان موضع البحث قانون مؤقت وصدر قبل هذه التواريخ وعندما درسه مجلس النواب قال يسري العمل بالقانون المؤقت بالسنة المالية التي هي ١٩٨٩ كقانون مؤقت مستقل عن القانون الأصلي انما ما وافق عليه يسري العمل به ابتداء من ١٩٩٠/١/١ كجزء من القانون الأصلي فالقانون المؤقت ساري المفعول لسنة كما اقر مجلس النواب ويصبح جزءاً من القانون الأصلي اعتباراً من هذه السنة الحالية وضريبة الدخل تخاسب الناس عن دخلهم سنوياً ليس من تاريخ تطبيقه او الموافقة عليه.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ نجيب الرشدان.

السيد نجيب الرشدان: هذه القوانين المالية او التي تتعلق بالضريبة ينبغي ان لا تكون رجعية في الاصل ورجعية القانون غير معموله ولذلك اقترح ان يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره.

السيد المقرر: قانون سنة ١٩٨٩ كان اشد وبما ان القانون طبق ترك الحزبية ان تطبق ذلك القانون خلال تلك المدة وبما ان القانون اقر فيسطبق من ١٩٩٠/١/١ فطبق بشكله من ١٩٩٠/١/١ وطبق بشكل ١٩٨٩ وليس تواريخ رجعية من حيث التشريع.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ محمد رسول.

السيد محمد رسول الكيلاني: يلاحظ في

ضريبة الدخل مرتب على اساس سنوي وقيد المحاسبة على ١٩٩٠ في نهاية ١٩٩٠.

دولة رئيس المجلس: دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء: شكراً سيدي الرئيس الواقع هذه التواريخ موجودة لتطبيق سنوات التقدير عندما ادخل في سنة ١٩٩٠ في اول شهر ادفع ضريبة سنة ١٩٩٠ اسمها سنة التحقق وتكون نافذة المفعول من ١٩٩٠/١/١ والدفع يكون في بداية ١٩٩١ واذا لم تعمل بهذا الشكل تعود للقوانين المؤقتة السابقة بانها هي المفروض ان يتعامل معها مأمور ضريبة الدخل وليس مع هذا القانون والقوانين السابقة في مجلس النواب اعترض عليها لأنه شعر ان فيها تقديرات كبيرة فلذلك اذا لم نقل ١٩٩٠/١/١ ترجع على القوانين الملغاة نلغيا الآن لأن مأمور تقدير الضريبة يمسك القوانين الملغاة المؤقتة التي تعتبر في الدستور أنها نافذة المفعول وسيطبقها ويقول للشركة فرضاً عليك ٥٠٪ وفي هذا القانون الذي تريد ان نقره لم تصبح ٥٠٪ فرضاً أصبحت ٤٠٪ ولذلك هو من قبيل التخفيض في التقدير لأنه اذا لم تعمل هذا النص ستعمل في القوانين المؤقتة هذا الذي وجده مجلس النواب هل تريدون ان تستعمل القوانين المؤقتة التي اعتبرها مجلس النواب بأنها عالية على المكلف سواء كانت شركات او كانت افراد او تعمل مأمور تقدير الضريبة اذا اقر هذا المشروع او التعديلات لمجلس النواب عندئذ سواء كانت شركات او افراد او يعمل مأمور تقدير الضريبة اذا اقر هذا المشروع او التعديلات لمجلس

احدى المواد انها معتمدة بالاغفاءات من ضريبة الدخل تعتمد على التاريخ ١٩٩٠/١/١ القانون يعتمد من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية مخالفة هذه القاعدة تعطي تغطية للشركات تغطية قانونية لذلك اقترح ان يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وليس من ١٩٩٠/١/١ وشكراً.

السيد المقرر: هذا القانون المؤقت نشر في الجريدة الرسمية والنص هذا يفيد المكلفين.

السيد نجيب الرشدان: القانون المؤقت يسري مفعوله كالقوانين العادية بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور الفقرة الثانية اذا هذا القانون سارياً حتى اليوم قبل ان نقر هذا التعديل وتسمية القانون ورجعيته ونلغي هذا القانون برجعيته بمقولة ان هذا القانون الجديد اعفاء لبعض المكلفين الاعفاء يقتضي خفض الضرائب وفيه تقليل للموارد وهو ضار في مصلحة الحزبية اذا كنا نعني المكلفين من الضرائب التي تحققت بمقتضى القانون المؤقت حتى نشر هذا القانون اذا قررنا العمل به من تاريخ ١٩٩٠/١/١ ولذلك ينبغي ان يكون العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية كالقوانين الأصلية وشكراً.

السيد المقرر: دولة الرئيس أرجو ان اذكر بحقيقة ان القانون المؤقت رقم ٤ قد صدر بتاريخ ١٩٨٨/١٢/٣٠ وكقانون مؤقت قد نشر في الجريدة الرسمية وكان اذا قانوناً معمولاً به لسنة التقدير ١٩٨٩، ١٩٩٠ وأي سنة اخرى الا اذا عدل والقانون الثاني رقم ٤٠ صدر بتاريخ ١٩٨٩/١٠/٢٨ ونشر في الجريدة الرسمية لضريبة الدخل تخاسب الناس سنوياً وقانون

١٤٠٠

النواب عندئذ سواء كانت شركات او افراد او يعمل مأمور تقدير الضريبة اذا اقر هذا المشروع او التعديلات لمجلس النواب عندئذ سيتعامل مع هذه التقديرات في بداية ١٩٩٠/١/١ فلذلك أتى في التقدير ان يتعامل مأمور تقدير الضريبة سيتعامل في ٨٩/١/١ الى ٨٩/١٢/٣١ في قانون مؤقت رقم ٤ سنة ١٩٨٩ حدد له وقت وقال ان هذا القانون الذي امامنا نريد ان نتعامل معه من ١٩٩٠/١/١ واذا لم نقل هكذا ليس ضرورة للنص انه سيتعامل مقدار سنة انه سيتعامل من نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ محمد رسول.

السيد محمد رسول الكيلاني: ولكن هناك اضافات على القانون المؤقت وهي بالفترة ٧/ب/٥ اضيفت من اللجنة من مجلس النواب فإذا اخذنا بتطبيق هذا القانون من ٩٠/١/١ لوجدنا ان خزائن الدولة ستفقد اكثر من ١٤ أو ١٥ مليون دينار نتيجة هذه الكلمة لانها تعطي اعفاءات مقابل شراء اسهم مسرطنة في ٩٠/١/١ لذلك ارى ان القانون المؤقت هو ساري المفعول ومطبق اذا اقر هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية اذا حاز موافقة المجلس على المسود التي اضيفت من مجلس النواب لا يحدث خلل واذا لم تضاف لا يكون هناك مجال لتكبيد خزانة الدولة مبالغ مالية طائلة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ نجيب الرشدان.

السيد نجيب الرشدان: الفترة الثانية من المادة الرابعة والتسعين من الدستور تنص بسري مفعول القوانين المؤقتة بالصورة التي يسري فيها مفعول القوانين بمقتضى حكم الفقرة الثانية من المادة ٩٣ من هذا الدستور بمعنى ان الدستور عين كيفية سريان القانون المؤقت وليس سريانه محل تقدير وتحديد من قبل المجلس لا يجوز لنا ان نقرر تحديد سريان محل تقدير وتحديد من قبل المجلس لا يجوز لنا ان نقرر تحديد سريان ذلك القانون هذا من ناحية ومن ناحية ثانية وان كان القانون المعدل للقانون المؤقت فيه تخفيض على المكلف لكنه يتضمن تضرعاً بالنيابة عن الدولة بالضرائب التي تخففت بمقتضى القانون المؤقت وهذا غير جائز ان يكون موضع تشريع بالتضرع ولذلك اقرر اقتراحي بأن يعمل بالقانون من تاريخ نشره.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ محمد الفرخان.

السيد محمد الفرخان: شكراً دولة الرئيس بعد الاستماع للاخوان وللدولة رئيس الوزراء بشور سؤال الموضوع ليس موضوع مناقشة على تاريخ ١٩٩٠/١/١ او عند نشره الموضوع اصبح نقاش على مبدأ هام وهو ان الحكومة اذا اقرت هذا التاريخ تعترف وتريد ان تعطي تسهيلات للمكلفين خلال سنة ١٩٩٠ حيث يستطيع مقدار ضريبة الدخل بعد شهر ان يطبق هذا التعديل بالتخفيضات في الضريبة على مكلف حتى ارباحه سنة ١٩٩٠ بموجب قانون صدر وطبق على سنة ٨٩ باعتقادي ما لم تعطي الحكومة الاسباب تبرر ان تخفف على المكلفين

هذا الموضوع عن المكلف ولذلك ارجو لصحة النقاش وللإنصاف وللدقة ان نأخذ الأمور بحقيقتها ولا نفهم المسألة مختلفة من هنا وهناك واعتقد انه لا يفيد.

دولة رئيس المجلس: استاذ محمد الفرخان.

السيد محمد الفرخان: هذا القانون لو اجزنا سنة ١٩٩٠ لا نستطيع الرجوع اليها بقول المقرر بأن الحكومة قدمت أمس من يقرأ الصفحة ٥ البند ١٣/١/٧ الحكومة كما وردت في القانون الأصلي والقانون المؤقت اقترحت ١٠٪ من بدلات الايجار اعفاء قرار اللجنة المالية ٣٠٪ من الايجارات اعفاء و ١٠٪ في مواد ثانية تقترح الحكومة تسهيلات على رؤوس الأموال ومكاسيها أنا أوجه نقطي الآن موافقة لمقرر اللجنة بأن ما ذكرته بأن هناك تسهيلات قصدها الحكومة تجاه المكلف اعدل هذا التصريح هناك تسهيلات ضمنتها تعديلات مجلس النواب على المكلف وهذه التعديلات هي التي ارى أنها غير مبررة وغير قانونية فانا اعدل بناء على الذي ذكره المقرر ان التعديلات والتسهيلات هي كما جاءت من مجلس النواب شكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: دولة العين أحمد عبيدات.

دولة السيد احمد عبيدات: مع احترامي الكامل للتوضيحات التي أدلى بها دولة رئيس الوزراء والاخوة الاعيان الذين شاركوا في هذا النقاش حتى الآن لكن اذا كانت المسألة تتعلق بنقطة دستورية وأشير بذلك الى الملاحظة الأولى

قرأت الاسباب الموجبة تطبيق القانون من ١٩٩٠/١/١ هو تنازل من الحكومة عن دخل عاش المكلف طيلة سنة ١٩٩٠ وهو يعرف ان ارباحه خاضعة له بسبب الظروف التي نواجهها بسبب العجز في الموازنة اعتقد ان هذا المجلس لا يجد ضرورة للخروج عن القاعدة واعتبار التسهيلات رجعية ويكتفي اذا هذه التسهيلات اقرت بهذا المجلس ان تعتبر من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية خاصة وان سنة ١٩٩٠ كانت عجز وسنة ١٩٩١ كانت عجز ولا اجد من ناحية المبدأ اي مبرر للتساؤل فيما يتحقق على المكلفين من ضرائب سنة ١٩٩٠ انا اثنى على وجهته نظر ان لا يقبل المجلس ان تعتبر هذه التسهيلات التي لها قيمة كبيرة من الدخل اعتباراً من سنة سابقة وتعتبر من تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية والمكلف الذي لم يربح لا يتضرر شكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: معالي المقرر.

السيد المقرر: دولة الرئيس يبدو ان المناقشة استبقت كثيراً الاحداث حول هذه النقطة واصبحت تتحدث عن شيء لم تصل اليه بعد اولاً، ثانياً ليست الحكومة طرفاً في هذه المناقشة لأن النص الذي ورد من الحكومة يختلف كل الاختلاف عن النص الذي ورد من مجلس النواب ولذلك لا يجوز ان نواجه الحكومة بأنها وافقت وقررت بحقوق الخزينة ودون... الخ هذا غير صحيح لأن القانون الذي قدمته الحكومة كان أقسى واشد القرار في المادة الأولى هو قرار اللجنة المالية لمجلس النواب وقرار مجلس النواب ومجلس النواب هو الذي دافع في

هذه هي الاصل

للسيد نجيب الرشدان اذا كانت فعلاً دستورية هي التي تحسم الأمور يجب ان تعود اليها وعلى الحكومة ومجلس النواب ومجلس الاعيان واللجان المالية ان توقف اوضاعها على ضوء النص الدستوري.

دولة رئيس المجلس: الحقيقة نتيجة النقاش ان اللجنة اوصت بالقبول بالنصوص التي اُسمنا في المادة الأولى الآن بدر من بين السادة الاعيان اقتراحات مستندة الى الدستور مستندة الى الاجتهاد الى الرأي بأن يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية. دولة الاستاذ بهجت التلهوي.



دولة السيد بهجت التلهوي: نصت المادة ٩٤ من الدستور بأنه عند غياب مجلس الأمة تقوم الحكومة بوضع القوانين الضرورية المؤقتة نيابة عن مجلس الأمة وقد وضع هذا القانون المؤقت والحكومة تنوب بالنسبة لوضع هذه القوانين وكل قانون مؤقت يجب ان يوضح في مستهل تنفيذه بأن ينفذ عند نشره في الجريدة الرسمية ويعمل به او يؤرخ تاريخ نشره اما

القوانين التي تمر عبر مجلس النواب ومجلس الاعيان وتقرن بالارادة الملكية فلا يمكن ان نحدد موعداً تاريخ نشرها او نحدد كما ذكر الآن يمكن ان نذكر مادة ملحقه في القانون يشمل القانون أو يشمل الاعفاء اما ان نذكر شيء بالنسبة للنشر فهذا شيء لا يجوز بالنسبة للنشر في الجريدة الرسمية ولذلك انا اؤيد ما قاله الزميل نجيب الرشدان بالنسبة لنشر القانون في الجريدة الرسمية يعمل به اؤيد ما قاله كذلك دولة مضر باشا بدران بالنسبة لمحصل حديثه وارجو ان يكون بالنسبة للقوانين المرعية يعمل بها عادة عند نشرها في الجريدة الرسمية هكذا جرى الاردن بدءاً من مسيرة الاردن التشريعية وشكراً.

دولة رئيس المجلس: دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء: شكراً سيدي الرئيس انا اوافق الزملاء والاخوان دولة الاستاذ بهجت التلهوي وعطوفة المقرر للجنة القانونية بأنه دائماً يكون عمل القانون وتاريخ النشر الا اذا ورد تحديد بعد شهر او... الخ. باعتقادي ما عدت قوانين ضريبة الدخل لانها سنة التقدير تبدأ من ١/١ وتنتهي في نهاية السنة يعني اذا صدر هذا القانون فرضاً في شهر ٥ سيطبق قانونين واحد على ٥ أشهر وواحد على ٧ أشهر هذا لا يجوز كما ذكر ان هذا القانون كان المفروض فيه ان يصدر بشهر ٨ لذلك قبل من ٩٠/١/١ لان لا يعمل مأمور التقدير تقديرات على قانونين مع بعض لسنة واحدة وبحسب ٧

وعندئذ يحل الاشكال ولا يكون ثمة تبرع لصالح من يستفيد من الاعفاءات.

السيد المقرر: دولة الرئيس السادة الدستورية يجب ان نقرأها يسري مفعول القانون باصداره من جانب الملك ومرار ٣٠ يوماً على نشره في الجريدة الرسمية الا اذا ورد نص خاص في القانون على ان يسري مفعوله من تاريخ آخر. جميع قوانين ضريبة الدخل التي صدرت نصت على تاريخ يسري مفعولها منها فهذا التاريخ الذي اقره مجلس النواب اقره قبل ٦ شهور واذا اختلفنا معه يجب ان يعاد لمجلس النواب القانون ولذلك انا اوصي بعدم الموافقة على هذا الاقتراح.

دولة رئيس المجلس: اذا الآن اُسمنا اقتراح من مجموعة من الأخوة الاعيان وثنا على هذا الاقتراح بأن يكون مفعول سريان القانون من ١٩٩١/١/١ من يوافق على هذا؟ رجاء رفع الأيدي وباحصى الأصوات السيد الأمين انتهينا يا سيدي ولأن التصويت ما هي نقطة النظام؟

السيد عمر النابلسي: دولة الرئيس قبل طرح هذا الموضوع على التصويت يجب ان ننظر ملياً في التوضيح الأخير الذي أبداه معالي المقرر اذ لا توجد أي مشكلة دستورية على الاطلاق النص الدستوري واضح فإنه يمنع رجعية القوانين الا انه يتيح للمشرع ان يجدد سريان بعض القوانين تقتضيها الضرورة وبطبيعة الحال فإن المسائل المالية كما اوضح دولة رئيس الوزراء والقوانين المتعلقة بالضرائب يجب ان يكون سريانها متفقاً مع السنة المالية الخاضع لها الدخل في تلك السنة وبالتالي طالما انه قد ألغى القانون

أشهر لقانون سابق و ٥ أشهر بقانون لاحق فلذلك قالوا يطبق من ١/١/١٩٩٠ العودة الآن اذا قلنا ١/١/١٩٩٠ المفروض نقسول ١/١/١٩٩١ حتى يطبقه مأمور تقدير الضريبة من ١/١/١٩٩١ عندئذ القوانين المؤقتة السابقة هي التي تعمل لغاية سنة التقدير ١/١/١٩٩١ اما في قانون ضريبة الدخل لتسهيل عمل الإدارة وسهولة التقدير وعدم التشويش في هذا الموضوع يحدد التاريخ من بداية العام ليستطيع ان يعمل بمقدار الضريبة السنوية لانها سنوية وليست شهرية دخلي هذه السنة دخلي سنة ١٩٩٠ يبدأ من ١/١ وينتهي في نهاية السنة اذا ادخلت قانون آخر في نصف السنة عندئذ مأمور التقدير يشغل قانونين عليّ يحدث اشكال فلذلك اذا لاحظتم من ١/١/١٩٩١ والقانون الذي سبق من ١/١/٨٩ الى نهاية ٣١/١٠/١٩٨٩ اي إعفاء السنة الكاملة نحن ليست لدينا مانع ان يطبق القانون من ١/١/١٩٩١ لكن فليتنص على ١/١/١٩٩١ ليس لدينا مانع عندئذ تطبق القوانين المؤقتة التي تعتبر نافذة المفعول الى ان تلغى في هذا القانون وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ نجيب الرشدان.

السيد نجيب الرشدان: الذي قلته بأن القانون يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية او من التاريخ الذي يعين حسب احكام الفقرة ٢ من المادة ٩٣ من الدستور وللتنسيق ما بين ما هو كائن وما يتطلبه الوضع الضريبي وهو ان ينص في هذا القانون على ان يعمل به من تاريخ ١/١/١٩٩١ اي بدون رجعية القانون

رقم ٤٠ فلا بد من سريان أحكام هذا القانون على سنة مالية محددة للمجلس للسلطة التشريعية ان تحددها بمطلق الحرية دون اي قيد عليها وكما اوضح معالي المقرر أيضاً جاءنا هذا التحديد لبدء سريانه من مجلس النواب فنحن اما نقره كمبدأ او لا نقره دون ان يكون على ارادتنا اي قيد دستوري والدستور لا يمنع بما يتعلق في القوانين المالية بتحديد سريانه بما يتفق مع الوضع المالي فإذا كان مجلس النواب قرر من حيث المبدأ زيادة التخفيف او الاعفاء ووضع له تاريخ معين فنبحث هذا من حيث المبدأ ونوافق عليه اذا كان متفقاً مع الضرورة دون ان نعتبر ان هناك قيد دستوري وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً اذاً مع هذا التوضيح من معالي العين عمر التابلسي الموافقة على الاقتراح الجديد يسريان من ١٩٩١/١/١ مطروحة على المجلس الكريم.

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: وصوتنا والعدد ٢١ من ٣٥ دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء: سيدي الرئيس أريد ان اضيف توضيح آخر وهو ان تبقى القوانين المؤقتة في المجلس الكريم لحين عودة هذا القانون لأنه اذا مشيت وألغيت القوانين المؤقتة ولم يعمل بهذا القانون فيكون هناك فترة ليس هناك قانون فلذلك القوانين المؤقتة الذي قرر مجلسكم الكريم بالغائها قبل هذا القانون او المعمول بها تبقى سارية المفعول فلذلك تؤخر في المجلس الكريم لحين وزود هذا القانون من مجلس النواب ليسيروا مع بعض وشكراً.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر: دولة الرئيس كان الأفضل ان نقرأ المواد ونقرأ النصوص التي ازعجت الاخوان لأن مجرد تعديل في اي مادة سيبد القانون الى مجلس النواب واذا اعيد لمجلس النواب فيقتضي ذلك دراسة اخرى هذه المادة هي تسوية فأننا أوصي بأن تستمر الآن بقراءة المواد وان يسمح باعادة النظر في هذا التعديل الذي ادخل الآن حتى اذا كان هناك تعديلات اخرى ويكون لهذا التعديل معنى فيما يتعلق بالتعديلات الجوهرية الاخرى عندئذ يصار الى اعادة القانون اما لمسألة فرق التطبيق لسنة ودون اعتراض على التعديلات فالمسألة ليست كارثة بالنسبة للخزينة ولا هي فيض خبير للمكلفين المسألة ليست كبيرة وأرجو ان نركز فيما يأتي من أمور على التعديلات التي يود مجلس الاعيان ادخالها في صلب القانون وليس بتاريخ تطبيقه.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ نجيب الرشدان.

السيد نجيب الرشدان: التعليمات التي ابداها المقرر ونحن اعطينا معالي المقرر من ثلاثة نص المادة واذا تلاه نحن شاكرين له اما فيما يتعلق بالمادة التي صوت عليها انتهى امرها واذا جرى تعديل على باقي المواد بطبيعة الحال نطبق الدستور ونعيد لمجلس النواب ولذلك نشرع في قراءة المادة الثانية.

السيد المقرر: صفحة ٢ المادة ٣/١/٣ الفوائد والخصميات كما ورد في القانون المؤقت المادة الاصلية رقم ٥٧ لسنة ١٩٨٥ والمادة الجديدة واقرت في اللجنة المالية للنواب واقربها

مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: صفحة ٣/ب المادة كما كانت في القانون الاصيل وعدلت في القانون المؤقت وقرار اللجنة المالية وقرر مجلس النواب قرار اللجنة المالية.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: صفحة ٤/ب القانون الاصيل ثم القانون المؤقت ثم قرار اللجنة المالية بالغاء النص المعدل والبقاء على النص الاصيل وكذلك وافق مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: صفحة ٥ ١٣/١/٧ المادة كما وردت في القانون الاصيل عدلها مجلس النواب عدلها الحكومة في القانون الاصيل بأن استبدلت الـ ٥٠/٣٠ بـ ١٠٪ من بدل في الايجار جاءت اللجنة المالية بقرار ٣٠٪ من بدلات الايجار المتأتبة من اغراض السكن ٢٠٪ للأغراض الاخرى قرر مجلس النواب في نهاية المطاف ١٠٪ من بدلات الايجار المتأتبة من تأجير العقارات من امانة العاصمة، ٣٠٪ من هذه البدلات في باقي مناطق المملكة هذه النسب هي

نسب الاعفاءات من بدلات الايجار بمعنى اذا أجاز ٣٠٠ دينار يعفى منه ١٠٪/٣٠ ويخضع ٢٧٠ دينار لضريبة الدخل او للدخل الخاضع للتقاعد فهذه ليست ضريبة انما مرتبطة بفقرة تتحدث عن الاعفاءات اذا أجاز إنسان بيته في قرية بـ ٣٠٠ دينار يعفوه ٣٠٪/٩٠ دينار ويخضع ٢١٠ دينار لضريبة الدخل واذا كان في امانة العاصمة يعفى فقط من ١٠٪/١٠ من الايجار وما تبقى يخضع للضريبة هذا هو مفهوم النص.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ محمد رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني: سيدي الأساس في الضريبة او في الاعفاء ان يكون بها عداله اذا لاحظنا قرار مجلس النواب من تأجير العقارات ١٠٪/١٠ في امانة عمان الكبرى ٣٠٪/٣٠ من هذه البدلات في باقي مناطق عمان الكبرى وعمان الكبرى تشمل منجا، أم قصر، الجوبدة قرى صغيرة هذه عمان الكبرى ولو حصرناها في امانة العاصمة لكن النص منسجم مع العدالة ومع الوفرة لأن هذه المناطق لا تعتبر مثل اربد والزرقاء هل اعفي الزرقاء ٣٠٪/٣٠ واعفي قرية صغيرة ٣٠٪/٣٠ واعتبرها مثل شارع الهاشمي بعمان هذا مخالف للعدالة المفروض ان تكون في الضريبة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ نجيب الرشدان.

السيد نجيب الرشدان: شكراً دولة الرئيس لاحظت ان اللجنة المالية في مجلس النواب نسبت ان يكون ٣٠٪/٣٠ بدل الايجارات

لاغراض السكن ٢٠٪ لاغراض اخرى الذي لاحظته اللجنة المالية ان نص المادة ١١١ من الدستور بأن يكون التكليف يحقق المساواة والعدالة معاً ولذلك أضرب مثلاً ان مالكا أجر عقاره في اربد يبلغ ١٠٠٠٠ دينار ومالكاً في عمان أجر بنفس القدر هنا تختلف الضريبة بالنسبة للموقع تختلف الأشخاص ولذلك بالنسبة بالتكليف للمساواة وليس بالاعتبار للسكن ان يقال للسكن في جميع المملكة نسبة معينة لغير السكن نسبة معينة أينما كانوا ولذلك التعديل فيه اخلال بالمساواة كما اعتقد وشكراً.

دولة رئيس المجلس: دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء: شكراً سيدي الرئيس الواقع ان من ناحية العدالة ليس هناك اخلال لأن الموضوع في التكليف من منطقة الى منطقة تختلف لأنه حتى في موضوع التكليف أجي اقول ان الذي دخله ٢٠٠ دينار لا أضع عليه ضريبة والذي دخله ٢١٠ أضع عليه ضريبة المسألة نسبية في موضوع العدالة انه أحقق العدالة على القطاعات اقول مثلاً ضريبة اراضي المزارع أرباح الناتجة عن الزراعة غير خاضعة للضريبة وهي أرباح واقول الأرباح عن الشركات الصناعية والتجارية خاضعة لضريبة الدخل مبدئياً اذا اخذنا بهذا الاسلوب اننا لم احقق العدالة بين الدخل الآتي عن الزراعة والداخل الآتي عن التجارة فرضاً الموضوع في موضوع قدرة الشخص على دفع الضريبة في هذا الموضوع حتى في عمان نقول المشاريع الصناعية التي تنشأ في عمان تعفى من ضريبة الدخل لمدة

٥ سنوات فرضاً والتي تنشأ في المحافظات ٩ سنوات المفروض اقول ان اي شركة صناعية تنشأ في عمان او في الطفيلة او في معان او في السلط تخضع لنفس التكليف الذي يجري في عمان لا ميزت أنا اعلم حوافز جميعها تأخذ على نفس هذا النمط طبعاً لا أستطيع ان اقول امانة عاصمة إنما في امانة عمان الكبرى وأمانة عمان الكبرى سواء كان في الجريدة أجزاء من عمان واجاراتها تختلف عن الايجار في الزرقاء واربد فرضاً وعن الكرك، المادة التي تبنى فيها هذه المساكن هي مادة واحدة سواء كانت في عمان او موجودة الطفيلة اسمنت وحجر وحديد... الخ.

ويمكن كلفتها في الطفيلة اعل من كلفتها في عمان لأن فيها نقل أريد ان اضيف النقل في هذا الموضوع اما اذا اخذت مساحة مربعة فرضاً ٢٠٠م^٢ في الطفيلة نجد اجرة المتر المربع لا يتجاوز الـ ٤ دنانير او ٥ دنانير ونأتي الى عمان لنجد المتر المربع يساوي ٣٠ دينار فلذلك انت هذه المادة لتفرق بين المؤجر في منطقة ثانية او بعيدة او خارج العاصمة أقصد امانة عمان الكبرى اما اذا ذهبت الى الجريدة اجد اجرة المتر المربع أيضاً ٢٠، ٢٥ دينار تجارياً... الخ. أملاً اجد هذا الموضوع في معان او في جرش او السلط تختلف الايجارات وما زال اعطي العدالة للقطاعات وليس لأشخاص انتجتهم فلذلك هناك تساوي ومطبق الدستور تطبيقاً كاملاً لمسطرة واحدة في امانة عمان الكبرى وخارج امانة عمان الكبرى المسطرة نفس لبقية المواطنين ليس هناك خلل في العدالة ابداً وشكراً.

دولة رئيس المجلس: استاذ نجيب الرشدان.

السيد نجيب الرشدان: الحقيقة فرضت الضريبة بالشكل الوارد في قرار مجلس النواب فيه اخلال بالمساواة لأنه القطاع ليس القطاع الجغرافية هنا اعتبروا الاختلاف موقع جغرافي وليس دخل ينبغي ان يكون النص مثلاً أن الاجارات لحد ٥٠٠ دينار تعفيها من ضريبة الدخل لكن الذي يجبي ٢٠٠٠٠ دينار في قرية إن شاء الله او في اربد او في الكرك هذا اعفيه وبينما الذي يؤجر هنا بـ ١٠٠٠ دينار ما اعفيه هذا يعني ينال نسبة الاعفاء فيه اخلال في المساواة ولذلك القاعدة التي وضعت غير سليمة اذا اخذ في المادة المقرر في تنسيب اللجنة المالية او يؤخذ اي اعتبار اخر ان الاجارات لحد معين يعفى من الضريبة كلياً وما زاد عن ذلك يخضع للضريبة هذا المبدأ يحقق المساواة والعدالة معاً ويحقق الغاية التي نصت عليها المادة من الدستور وشكراً.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر: دولة الرئيس اود ان أضيف الى ما قاله دولة رئيس الوزراء بان المبدأ الذي تأخذ به الحكومة في فرض الضرائب هو مبدأ التكليف التصاعدي مع تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية وأضاف الدستور بأن لا تتجاوز مقدرة المكلفين على الدفع وهو جزء لا يتجزأ من هذه المادة الدستورية تفسرها بطبيعة الحال متروك للقانون، الملاحظة التي اريد ان الفت اليها نظر الاخوان ان قرار مجلس النواب الاخير هو تعديل المادة في القانون المطبق والقانون

المطبق يقول يعفى من الضريبة اعفاءً كلياً ٣٠٪ من بدلات الايجار في محافظة العاصمة، ٥٠٪ من هذه البدلات في باقي مناطق المملكة فالقانون يعفى الاصل، التعديل هو تعديل لهذه المادة واذا ألغي هذا التعديل معناه ان يعاد كما كان في القانون الاصيل الا اذا أردنا ان ندخل تعديلاً جديداً مختلفاً واذا أردنا أن فيجب أن يعود كل القانون للجنة المالية لدراسة هذه النسب من جديد وتأثيراتها مع الحكومة مع البرلمان مع وزير المالية مع دائرة ضريبة الدخل نحن افترضنا ان هذه الرياضات الذهنية والبحوث قد جرت فيما بين وزارة المالية، ضريبة الدخل مع اللجنة المالية في مجلس النواب ومع مجلس النواب فاذا كنا سنبدأ النقاش من هذه المنطلقات فإن كل قوانين ضريبة الدخل بحاجة الى اعادة نظر وعندئذ لا يجوز ان تنتهي من هذا الموضوع يمكن ان نقدم مقترحات على راحة ليست تحت ضغط يومين في آخر السنة وبداية السنة الضريبية الجديدة. الافضل ان نمشي بهذه التعديلات وان نقبلها ومن ١/١ ندرس القانون دراسة مفصلة.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ امين شقير.

السيد امين شقير: شكراً سيدي الرئيس في الواقع هذا الموضوع المثار له اهمية كبرى بتصوري لهذا الوطن أولاً من الناحية الدستورية الدستور نص على الضريبة التصاعدية. ومع ذلك وكائناتاً ما كان حجم الاجتهاد وتناقضها فإن هناك قضية اساسية يجب ان ندركها في هذه المرحلة. من حياة البلد تختص وتتعلق بتوازن

المجتمع الى قضية الدخول ليس مرتبطة بحجم هذه الدخول وإنما ترتبط وبالدرجة الأهم والأخص بقضية إيجاد حالة من التوازن الاجتماعي الاقتصادي المالي نجنب البلد أخطار لا تجهلونها لذلك انا اقول ان تضيق الفجوة بين المواطنين هي مهمة هذا القانون. وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ عمر التالبي.

السيد عمر التالبي: شكراً دولة الرئيس، الواقع أريد ان ابدي تعليقاً على ما ابداه عطوفة الاستاذ نجيب الرشدان من انه يجل مبدأ المساواة ان تكون الضريبة مبنية على اساس جغرافي فهذا امر مستقر معروف واذا ذكر على سبيل المثال قانون تشجيع الاستثمار الذي يوفر تشجيعات ضريبية واعفاءات ضريبية اذا كان المشروع المصدق او الاقتصادي مقام خارج منطقة أمانة العاصمة فإذا رأى المشرع يجد من التشجيع او الاعفاءات داخل منطقة معينة اقتضت فيها المباني مثل العاصمة واراد ان يضيف تشجيعات او اعفاءات لقطاع معين خارج الامانة او اي منطقة اخرى فذلك امر مشروع ومتفق مع الاهداف الضريبية في كافة دول العالم وما ابداه معالي المقرر ان القانون الأصلي كان ينص على مثل هذا المبدأ فإذا لم نوافق على هذا المقترح ألا فكل معنى ذلك ان نعود الى المبدأ الأصلي الذي يعترض على عطوفة الاستاذ نجيب وليس أمامنا الا ان ننظر من حيث الموضوع هل هناك حكمة فعلاً من تخفيض ضريبي أو اعفاءات ضريبية على قطاع الاسكان والعقارات خارج أمانة العاصمة أولاً وأرى ذلك

بديهي ومنطقي وشكراً.

دولة رئيس المجلس: دولة الاستاذ بهجت التلهوني.

دولة السيد بهجت التلهوني: لقد أوضح دولة رئيس الوزراء والملاء الكرام مشكورين حول هذا الموضوع ما فيه الكفاية وأنا بدوري أقول بأن فرضت الضريبة كما اراها عملياً عندما يقدم مأمور الضريبة الاقرار للمكلف يضع فيه دخله ويذهب عند مأمور التقدير ويتحاور معه على دخله فإذا أقر مأمور التقدير وقّع بهذا التقدير وقّع المكلف به صار الى الدفع وإن لم يقنع المكلف بهذا التقدير ذهب الى القضاء الذي هو القبطل بهذا الشيء هذه سنة حميدة فانا ارى بأن في كل بلدة وفي كل مدينة مأمور تقدير ودائرة لضريبة الدخل واجد بأن حوارنا المشكور والذي هو حوار لتبادل الآراء وتفكيرها نحن نتحاور نظرياً ولكن من الناحية العملية لو احدثنا ذهب الى دائرة ضريبة الدخل ورأى كيف مأموري ضريبة الدخل كيف يتعاملون مع المكلفين ترى بأنهم قضاة او أشبه بقضاة يقتنعون بالورائق وبالادلة وبالفتاوى التي تقدم لهم من عقود وأمشالها فإذا لم يقنع المكلف فابواب القضاء مفتوحة له هذه هي الطريقة المثلى واعتقد بأننا نقف أمام هذه المواد حائرين ونقف أمامها نحاور نظرياً ولا نقف أمام المسؤولين عن تطبيقها عملياً ولذلك نجد بأننا نكثر من الحديث عنها دون تطبيق وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ محمد رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني: هناك

السيد حسني عايش: أقترح بعد ان بدأنا بتعديل القانون أقترح بتعديل قرار مجلس النواب فضع مدينة عمان بدلاً من أمانة العاصمة.

دولة رئيس المجلس: دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء: آسف أعود أيضاً أنا للموضوع ولسنا أمام مخالفة دستورية وهذه قناعتي واجتهادي ولكل أخ من اخواني الحق ان يجتهد خلاف ذلك أما الموضوع موضوع اجتهادي لأن المادة في الدستور تقول المساواة والعدالة الاجتماعية واعتقد عندما أميز ١٠٪ في عمان، ٣٠٪ في المحافظات الاخرى والمدن الاخرى حققت العدالة الاجتماعية كما ذكرت هو تحقيق العدالة نحن حتى في ضريبة المسقات على المتر المربع في عمان فرضاً ١٠ دنائير ونذهب الى اربد ويكون ٨ دنائير جغرافياً حتى في ضريبة المسقات هذا هو تحقيق العدالة الاجتماعية الذي نص عليه الدستور اما انا اذا أردت ان اسوي الناس في المطلق آخذ فقط من الدستور المساواة وأترك العدالة الاجتماعية معناه انا أكلف الشخص أعمل له تقدير هنا نفس التقدير الموجود في اي منطقة اخرى نائية اذا حققت مساواة بمفهومها السطحي ولم احقق العدالة الاجتماعية في مفهومها العميق حتى هذا التمييز الجغرافي هو تحقيق للعدالة الاجتماعية في وجهة نظري اما اذا قلنا مدينة عمان نحن كحكومة لا نعرف شيء صار مدينة عمان لم يبقى مدينة عمان هناك أمانة عمان الكبرى هذا هو التقسيم الجديد وشكراً.

ثلاث نصوص والأمر ليس متعلق بالضريبة وإنما متعلق بالاجارات النص الذي ورد بالقانون المؤقت وهو ساوى بين مجموع المواطنين سواء كانت هذه المادة ١٠٪ أو ٢٠٪ ساوى الشيء متعلق بالتعديل الذي أدخله مجلس النواب وهو ١٠٪ من بدلات الأيجار المتأتمية من تأجير العقارات من أمانة عمان الكبرى و ٣٠٪ من هذه البدلات في باقي مناطق المملكة الخلل بعدم المساواة جاء من مجلس النواب واذا اخذت بالكيلوا مترات نجد ان الزرقاء أقرب من منجا كيف يطبق على الزرقاء ٣٠٪ وعلى منجا ١٠٪ ومداخل اهل منجا اقل بكثير من مداخلها للزرقاء فالخلل الذي حصل ليس من القانون المؤقت وإنما من التعديل الذي أدخل على القانون المؤقت وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ نجيب الرشدان.

السيد نجيب الرشدان: لو لم يشر معالي الأخ الى رأيي لم اعد للكلام مرة اخرى الا انه اثار مسألة القوانين الاخرى ووجودها لا يتناقى مع ما ابدناه استناداً لنص الدستور وهذا الدخل كلما تصاعد الدخل زادت الضريبة وهذا الذي أقول به سواء كان في اربد او الكرك او في عمان والذي دخل قليل لا تفرض عليه ضريبة اما لو لم نأخذ بالقانون الأصلي واخذنا القانون المؤقت وهو يتفق بالمبدأ مع ما ابديته من ان المبدأ هو مبدأ الدخل وليس الموقع الجغرافي وشكراً.

دولة رئيس المجلس: اذاً أمامنا الآن بعد ان استكمل الاخوة بحث هذه المادة أمامنا توصية اللجنة المالية. الاستاذ حسني عايش.

دولة رئيس المجلس: معالي السيدة ليل شرف.

السيدة ليل شرف: شكراً سيدي الرئيس حتى في مدينة عمان سيدي الرئيس هنالك فقر وفقر شديد وهنالك مناطق افقر بكثير من المدن الخارجة عن مدينة عمان وهنالك إيجارات قديمة أيضاً لا تستحق حتى ان تجبي عند بعض الناس الذين يعتمدون على دخلها في عمان فإذا أردنا العدالة الحقيقية اعتقد أنني أؤيد ما تفضل به الأستاذ نجيب الرشيدان ولعل التعديل الذي تفضلت به الحكومة أفضل من التعديل الذي جاء من مجلس النواب شكراً.

دولة رئيس المجلس: إذا بعد هذا في موضوع هذا البند كانت اللجنة المالية اوصت بقبوله كما جاء من مجلس النواب ولكن هناك اقتراح من الأستاذ محمد رسول الكيلاني والأستاذ نجيب الرشيدان وبعض الأخوة بأن هذا النص غير مقبول كما جاء من النواب من يؤيد ذلك؟ ان تكون العاصمة ١٠٪ وبقية المدن ٣٠٪ هذا الذي أقره مجلس النواب ووافقت عليه اللجنة والأن لدينا اقتراح بعدم الموافقة على الذي جاء من النواب من يوافق على هذا الاقتراح؟

مع الأسف لم يفرز الاقتراح.
من يوافق على توصية اللجنة؟
الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم الذي بعده. السيد المقرر.

السيد المقرر: الصفحة ٦ المادة ٧/ب/٥

التي تبدأ بأرباح الأسهم هذه الاقتراحات الأربعة يجب ان تنصدها يعفى من الضريبة هذه المادة او هذا النص معفى من الضريبة واللجنة المالية اوصت بالموافقة على ما كتب في العمود الثالث وهو قرار اللجنة المالية في النواب وأقره مجلس النواب والنص أمام الأخوان شكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي حمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان: دولة الرئيس والأخوان اعتقد هذه الفقرة ٧/ب/٥ صفحة ٦ من اهم ما في هذا القانون واعتقد الفقرة ب من المتعذر الموافقة عليها لأنها تفتح باب له خطورة انه يعفى من الضرائب مبلغ من الأرباح الصافية السنوية الخاضعة للضريبة مساو لمل دفعه اي شخص لقاء شراء اسهم في مشاريع جديدة تؤسس وتسجل في المملكة اعتباراً من ٩٠/١/١ ويكون الموافقة عليها بموجب قانون تشجيع الاستثمار قد نصيح ٩١ شريطة أن يعاد ذلك المبلغ الى الارباح وتدفع عنه ضريبة في سنة بيع تلك الاسهم لا يوجد باب للتهرب من الضريبة وتحويل الاموال المستحقة للضريبة لتصبح ملكية لي ولاي احد عليه ضريبة اكثر من ان يستحق عليه ١٠٠٠٠ ضريبة فأقول اريد ان اشترى بـ ٩٠٠٠ منها اسهم في سوبرماركت مشروع جديد او اسهم في شركة وهمية للإنتاج بدلاً أن ادفعها لضريبة الدخل اعيد ملكيتها لنفسه وتبقى بملكيتي الى ان ابيعها بعد سنة او بعد ٥٠ سنة ولذلك هذا الفصل هو تحيز لتشجيع التهرب من الضريبة لزيادة الملكية الشخصية لذوي الدخل

العالي لزيادة تراكم الأموال في طبقة عالية ذات ربح عالي اعتقد ان هذا المجلس غير قادر على الموافقة على هذا النص اعتقد ان مجلس النواب لو ادرك او لو شرح له خطورة هذه الممارسة ما كان يوافق على هذه المادة لذلك اقترح حذف الفقرة ب كلياً من هذا القانون واعادتها الى مجلس النواب وفي اللحظة الذي يريد الاعيان أن اعطي أرقاماً كم سيكلف ذلك من تهرب تلك الأرقام ستكون جاهزة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ محمد علي بدير. الأستاذ محمد رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني: الذي ورد في الفقرة أ القانون المؤقت حساب الضريبة مبلغ يساوي الدخل المعفى منسوبة الى مجموع الإيرادات ومضروباً في مجمل النفقات الذي ورد في قرار اللجنة المالية لمجلس النواب ومضروباً في مجمل الفوائد المدينة أرجو ان أنه الى هذه النقطة وارجو من الأخ المقرر ان يصححني اذا كنت مخطئاً اذا افترضنا ان هنالك شركتين او شركة واحدة ام ولها شركة اخرى شركة اسهم ابن او فرع شركة الاسهم أرباح الاسهم معفاء من الضريبة بحكم القانون نفقات تنمية هذا المال المعفى من القانون مفروض المعفى من القانون الاسهم تحمل نفقات انتاج ربحها هذا القانون المؤقت اما القانون الذي قرره اللجنة المالية نفقات انتاج المعفى أضيف لنفقات الأم ليحسب من الضريبة وهذا سيقلل المداخيل لضريبة الدخل وللموازنة لذا اقترح اعادة النص الذي كان في القانون المؤقت بالنسبة للفقرة ب لم تكن واردة في القانون المؤقت انما اضيفت من

اللجنة المالية لمجلس النواب فأقرها مجلس النواب وجاءت لها كما هي امامنا الآن. اذا افترضنا ازالة هذه المادة يعني ان احد البنوك له ربح كون ارباح ١٣ مليون دينار الضريبة المستحقة ٦٥ مليون فهذا المبلغ ٦٥ مليون اعطي للدولة لتغطية نفقاتها المعاشية واحياناً الأدوية وتغطية القروض هذا يتأتى لما يلي الدولة تخسر حوالي ١٣ مليون دينار سنوياً نتيجة هذه المادة الثانية انه جعلنا اذا انهارت مؤسسة اقتصادية كبنك البتراء تهب الدولة لتدعمها حتى لا تنهار معها مؤسسات اقتصادية أصغر فيؤدي الى خلل، ثالثاً يؤدي الى تحكم رأس المال في الحياة السياسية والاقتصادية كأني اخذت هذه البالغ من الدولة الواجب دفعها للدولة لذا اقر ما ذهب اليه الزميل حمد الفرخان وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ محمد علي بدير.



السيد محمد علي بدير: هناك آراء أربعة وأضيف اليها الرأي الخامس والعمود الأول هو القانون الأصلي والعمود الثاني هو القانون المؤقت والعمود الثالث اللجنة المالية للنواب والعمود

هذا هو الأصل

الرابع قرار مجلس النواب والخامسة قرار اللجنة المالية لمجلس الاعيان ارى ان اتفاق بين العمود الثالث والرابع والخامس طالما هو موجود ان نختصر حتى لا تأخذ مجادلة اكثر من اللازم او ان نأخذ موافقة للتصويت اذا لم يكن مانع على قرار اللجنة المالية للاعيان.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ عمر النابلسي.

السيد عمر النابلسي: سيدي كنت أرجو ان يبقى معنا الأستاذ حمد الفرحان لأسمع تعليقه بشأن الفقرة ب المقترحة من مجلس النواب وموضوع التهرب من الضريبة يمكن التحكم به وكما قلت في كلمتي السابق ليست جسيمة انما وسيلة من وسائل التنمية والنشاط الاستثماري للبلد، المثال الذي ضربه الاخ ابو العبد الـ ١٣ مليون فان نصف هذا المبلغ اذا وجه للاستثمار في مشروع جديد ان الطاقة الانتاجية لذلك المشروع سيخضع بالنهاية للضريبة فالمنطق السليم بالتالي يقضي ان هذه الاموال مرجوعها في النهاية للدولة وهي لتنشيط الاستثمار في هذا البلد وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي المقرر.

السيد المقرر: دولة الرئيس في الفقرة أ حكمان الأول يتصل باعفاء ارباح الأسهم في الشركات من ضريبة الدخل وهذا الحكم موجود في ضريبة الدخل منذ سنين طويلة والشركات تدفع كما يدفع المساهم هذا في دول العالم لكن في الاردن اتفق على ان الطريق الأسلم هو ان الشركة تدفع لضريبة الدخل فيأخذ المساهمين ارباحهم وتكون هذه الأسهم معفاة من ضريبة

الدخل وكل القصد كما قلت هو التشجيع على المساهمة في الشركة لتشجيعها في الادخار ثم تشجيعها للاستثمار للشركات التي تدعم الاقتصاد الوطني في الحكم الأول إستثنى ارباح الاسهم المدفوعة للبنوك والشركات المالية والشركات التي تقبل الودائع استثناءها من هذا الاعفاء لان جزء من اموالها ليست مال له وإنما هي اموال المودعين لديها وتدفع عليها فوائد تدفع للفققات وجاءت الفقرة الثانية لتوضح ما عدا الشركات والبنوك وشركات الاستثمار التي تقبل الودائع وانا كتبت كتاب عن هذه المعادلة واعتقد انها محقة كانت كثيراً بحق البنوك مثلها مثل اي مواطن آخر وهو رأس مالها والاحتياطي ونوع الودائع فالودائع لها كلفة اذاً متى لازم تعفى لان المال الذي استثمر عليه كلفة محسوبة تنقيصاً في الدخل الخاضع للضريبة اما المال المتحصل بدون كلفة وهو من رأس المال والاحتياطيات فيمكن اعفائه كما في صدر المادة كما يعنى لجميع الشركات فادخلته اللجنة هنا مختلفاً عن القانون المؤقت وعن القانون القديم فقرة ب اضافة جديدة على القانون اضافها مجلس النواب هذه الفقرة موجوده في بنود قانون ضريبة الدخل في العديد من البلدان والقصد منها تشجيع الاستثمار في الشركات الجديدة والخاضعة لقانون الاستثمار ولكن هذا الاعفاء مساعده الدولة بماذا. انا اعتقد ان الاقتصاد الاردني لم يقوم الا على مزيد من الادخار ومزيد من الاستثمار واذا لم تشجع قوانيننا الاستثمار يجب ان نتقصد تشجيع الاستثمار والادخار بهذه الطريقة نبنى اقتصادنا بناءً متيناً وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: معالي وزير المالية.

معالي وزير المالية: اسمحلي دولة الرئيس في حقيقة الأمر هذا التعديل جاء من اللجنة المالية في مجلس النواب وليس للحكومة علاقة به ووزير الصناعة والتجارة الذي هو مسؤول عن تشجيع الاستثمار لا يتفق مع هذا التعديل ووزارة المالية لا تتفق مع هذا التعديل بعد ان صدر هذا التعديل تشاورنا مع عدة مؤسسات دولية لها خبره كبيرة في قضايا الضرائب وتشجيع الاستثمار وهذه المادة ليس مادة متعارف عليها في الدول عامه الاصل في تشجيع الاستثمار هو اعطاء حوافز لاعفاء الدخل من ضريبة الدخل اما ان يعفى حجم الاستثمار بنفسه من ضريبة الدخل هو امر غير متعارف عليه وهو امر جديد وليس هناك خبرات عالمية تقول ان هذا التوجه توجه صحيح وفي حقيقة الأمر مر هذا التعديل في مجلس النواب لاسباب فنية دون ان تعطي مجالاً لتبين الرقم بشكل واضح هذا التعديل في بلد نامي الموارد المتاحة محدودة يجب ان نؤكد من حسن استعمالها لناخذ بعين الاعتبار مصرف المصرف حقق ربح مليون دينار بدلاً من ان يدفع ضريبة مليون هو يذهب ولا يجه هل سيربح المشروع ام يخسر وهو يضع المليون دينار كاملاً في مشروع جديد اذا نجح المشروع الجديد هو حقق ربح اضافي اذا فشل المشروع الخسارة كلها ذهبت الى الخزينة وبالتالي فلسفة جعل السوق يحدد الاستثمار ويحدد ولاءت الاستثمار وقضي عليها وهذه المادة نصحناً بأن لها عيوب كبيرة سوف تجعل الشخص الذي يدفع الضريبة هو غير مستثمر يأتي مستثمر اخر ويقول له انت عليك ضريبة ٢٠٠ دينار لكنك انت مستثمر

صوري في مشروع انا ارجو في ان انفضه والارباح المتحققة والتوفيرات تنقسمها لذا انا انصح بشدة ان لا نقبل هذا التعديل اذا كان هناك توجه لقبول هذا التعديل يجب ان لا تتجاوز ما يسمح بالاستثمار به نسبة محده من الارباح ولكن الأفضل ان يلغى التعديل كاملاً اذا كان هناك توجه وشكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: الاستاذ أمين شقير.

السيد أمين شقير: شكراً سيدي الرئيس في الواقع قضية اعادة الاستثمار لا بد أن تربط بشكل واضح بقضية اقتصاد البلد لأننا نمر في أزمة اقتصادية لم نعطها الحد الآن ما تستحق من عناية، الاقتراح المعبر عنه في الفقرة ب يبدو انه لا يكفي من المبررات ولكني انا اتبنى روحه ولا اتبنى نصه اقول بان التوجه الى التنمية الاقتصادية في البلد والتوجه الى امتصاص البطالة في البلد لا يمكن ان تستقيم او تصبح حقيقة واقعة إن لم تنشأ جله من المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بحيث تستوعب ما يأتي من ارباح كثيراً ما تهدر بالاستهلاك وان تنشأ حالة نطلب العمال ولا نرفضهم من على ابواب مكاتبنا هذه الفكرة التي جاء بها اخواننا النواب تحتاج الى امتحان عملي فلا نبدأ بكامل الاعفاء وإنما نبدأ بنسبة منه فنقول مثلاً نسمح للمكلف بان يوظف جزءاً من ارباحه لنقل ٢٠٪ او ٢٥٪ لنجربها على مدى سنتين على سبيل المثال لنرى هل هذا الاستثمار يذهب في طريقة الصحيح ويشجع على مزيد منه او انه عرضه للتلاعبات وسوء التصرف وسوء النية حينئذ نحن في بلد

هكذا في النص

دستوري فملك ان تأتي الحكومة باقتراح لالغاء مادة او تعديلها بناءً على ذلك انا اجدني موافقا على روح هذه الفكرة المعبر عنها في الفقرة ب ولكن ضمن ضوابط معينة هذه الضوابط يضعها القانون او التعليمات بما لا يترك فرصة لهدر مال او حقوق الدولة ولكن لتوظيف هذه الاموال في بناء دخل جديدة للدولة شكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : الاستاذ محمد رسول الكيلاني .

السيد محمد رسول الكيلاني : بسم الله الرحمن الرحيم شكراً سيدي الرئيس عندما ننظر الى مادة قانونية او الى واقعة يجب ان ننظر لها من خلال الظروف المحاطة بها فنحن نرى في قانون الموازنة ان بعض البنود جميعها اعتمدت على المعونات حتى تستمر عجلة هذا البلد ان تستمر استمرار الكفاف وليس استمرار الغنى ، واحيانا الربح يطفى على الحس الوطني ثم كل سنة اضع ٥ ملايين مشاريع صغيرة انا مسكت البلد ولن اسمح للمواطنين العاديين لاني صاحب رأس مال قوي سمك كبير اكل سمك صغير فعملت انا اتيار اجتماعي داخل البلد لانه انا لا يسيرني إلا الجشع فهذه المادة جريمة في حق البلد جريمة في حق المواطن جريمة في حق الدولة جريمة في حقنا ككل فيجب ان نزال وشكراً .

دولة رئيس المجلس : دولة الاستاذ احمد عبيدات .

دولة السيد احمد عبيدات : شكراً سيدي الرئيس انا لست عضواً في اللجنة المالية لكن اشعر انه ليس من الانصاف ان تمر هذه المادة هذا التعديل لمجرد ان اللجنة المالية في مجلس الاعيان

قد وافقت عليه لا بد ان تعطى فرصه حقيقيه لمناقشة هذا التعديل خاصة بعد ان استمعنا الى مداخلة معالي وزير المالية وبعد ان تأكد ان عدداً من اعضاء اللجنة المالية لمجلس الاعيان لديهم رغبة كاملة في ان يعاد هذا التعديل الى اللجنة المالية في مجلس الاعيان حيث نعيد دراسته بدقه حيث انه لم يعطوا فرصة حقيقية لمناقشته هذا التعديل استغرق بحدود معلوماتي دقيقتين ومر من اللجنة المالية وربما وجود اعضاء من اللجنة المالية في هذه القاعة هو الذي يجرهم من الادلاء بهذه الملاحظة ولذلك اقترح ما دنا قد عدلنا او اجرينا تعديل على المادة الاولى من هذا القانون وهو القانون رقم ٤ فاصبح من الطبيعي ان نعطي الفرصة ليعود هذا القانون وبخاصة هذا التعديل الى اللجنة المالية حتى تبحث مجدداً ويكون المجلس في وضع افضل ليقول المجلس كلمته فيها وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الاستاذ نواف القاضي .



السيد نواف القاضي : بسم الله الرحمن الرحيم دولة الرئيس بعد استماعي لمناقشة

الاخوان اعضاء مجلس الاعيان المحترمين وما اعلن عنه معالي وزير المالية وتوضيحه لما نصت عليه الفقرة ب بأنها وردت بدون تقديمها من قبل الحكومة ان هذا القانون يعتبر اهم قانون في هذا البلد كونه قانون محافظ على خزينة الدولة وكل احد منا مسؤول او غير مسؤول واجبه الوطني المحافظة على هذه الخزينة ومن هذا ارى ان هذه المادة ضرراً واضحاً على الخزينة ان الارباح التي تنقاضيها البنوك والشركات هي ارباح ممتازة ويجب ان تخضع للضريبة ولا يمكن بحال من الاحوال ان يكون هناك تحايل على القانون وخاصة قانون ضريبة الدخل فهذا رأيي وارجو من الاخوان الكرام ان يعيدوا هذا القانون لمجلس النواب من جديد للنظر فيه من جديد وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : دولة الرئيس هذا القانون مهم جداً كما قال جميع الاخوان ودرسته تقتضي وقتاً طويلاً كما قلت وليست هذه آخر دراسة القانون تغير ٢٠ مرة منذ بداية تطبيقه وسنوياً في بعض البلدان تقرر ضريبة الدخل ونسبها مع قانون الموازنة وليس بدعة ان يدرس القانون مرة ثانية ولكن المكلف يجب ان يعلم التزاماته للسنة المالية التي يقدم كشفه عنها وطريقة حسابه المعني هنا المكلف اذا اقترح دولة السيد احمد عبيدات بدنا نقبله أرجو ان تكون دراسة اللجنة المالية مرتبطة بالمفاهيم والمبادئ والسياسية المالية التي انطلق منها مجلس النواب ولا بد ان هذه التعديلات قد طرحت من مجلس النواب وتم البحث فيها مع وزير المالية ومدير دائرة ضريبة

الدخل هنا في خلل أرجو ان اكمل اقتراحي بان يكون البحث مشتركاً للجنة المالية في مجلس الاعيان واللجنة المالية في مجلس النواب وبحضور ممثلي الحكومة وزير المالية ، ومدير دائرة ضريبة الدخل ووزير الصناعة والتجارة والوزير المسؤول عن تطبيق قانون الاستثمار عندئذ نسمع جميع وجهات النظر وعندها نتقدم للجنة المالية بتوصية اكثر وعياً وشمولاً وادراكاً لجميع الحقائق المتصلة بالموضوع وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الاستاذ الدكتور كمال الشاعر .

السيد كمال الشاعر : شكراً دولة الرئيس أرجو ان اتى على اقتراح دولة ابو ثامر لاعادة القانونين ٤٠ ، ٤١ الى اللجنة المالية لمجلس الاعيان لاعطائها الدراسة الكافية خاصة ان تغيير مادة واحدة تعني ردة الى النواب والان لدينا فرصة لاعادة القانونين لمجلس النواب لتكتمل دراستهما .

دولة رئيس المجلس : الحقيقة الاخوة الزملاء نتيجة المناقشة في هذه المواد من قانون ضريبة الدخل تجل للمجلس الكريم وعلى الأقل كثيرين منا الابعاد الكبيرة التي ينطوي عليها فاذا كان الاقتراح الذي ابداه دولة الاستاذ احمد عبيدات وثني عليه الاستاذ كمال الشاعر ويبدو ان معالي المقرر أيضاً يدافع عن توصية اللجنة ان يعاد القانون للجنة المالية وان تشترك على الاقل مع رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب او بعض اعضائها حتى عندما يعود الى النواب يكون هناك وجهات نظر متفقة وان لا نظل نختلف وتتنازع عليه هذا الموضوع فيه

هكذا من النص